جامعة المنصورة
كلية التربية

تاريخ التعليم العالي في فلسطين
دراسة تحليلية

إعداد
خالد أحمد الحسنات

إشراف

أ. د. مهنى إبراهيم غنايم
أستاذ أصول التربية
كلية التربية ـ جامعة المنصورة

أ. د. مجدي صلاح المهدي
أستاذ أصول التربية
كلية التربية ـ جامعة المنصورة

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة
العدد ١٢٠ – اكتوبر ٢٠٢٢

تاريخ التعليم العالي في فلسطين
دراسة تحليلية

خالد أحمد الحسنات

الملخص

هدفت الدراسة تحليل واقع التعليم العالي في فلسطين، ولتحقيق هذا الهدف استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالرجوع إلى الأدب التربوي الذي تحدث عن التعليم العالي في فلسطين ما بين فترة الإنتداب البريطاني (بداية القرن العشرين) ولغاية اتفاقية أوسلو (بداية القرن الحادي والعشرون)، كما هدفت مناقشة تداعيات واقع التعليم العالي في فلسطين ما قبل نكبة ١٩٤٨، واقع التعليم العالي في فلسطين خلال الفترة ما بين نكبة عام ١٩٤٨ ونكسة عام ١٩٦٧، واقع التعليم العالي في فلسطين ما بين نكسة عام ١٩٦٧ وتوقع اتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣، واقع التعليم العالي في فلسطين ما بعد اتفاقية أوسلو.

الكلمات المفتاحية: *التعليم العالي، فلسطين، النكبة، النكسة، اتفاقية أوسلو*

Abstract

The study aimed to analyze the reality of higher education in Palestine. To achieve this goal, the researcher used the descriptive analytical method, by referring to the educational literature that talked about higher education in Palestine between the British Mandate period (the beginning of the twentieth century) and the Oslo agreement (the beginning of the twenty-first century), It also aimed to discuss the repercussions of the reality of higher education in Palestine before the catastrophe of 1948, the reality of higher education in Palestine during the period between the catastrophe of 1948 and the setback of 1967, the reality of higher education in Palestine between the setback of 1967 and the signing of the Oslo agreement in 1993, the reality of higher education in Palestine. Palestine after the Oslo Accords.

Keywords: Higher education, Palestine, the Nakba, the setback, the Oslo Accords

المقدمة

يعتبر الحق في التعليم من الحقوق الأساسية للإنسان التي كفلها القانون الدولي، ومن أبرز الأمثلة على تكاملية حقوق الإنسان وعدم قابليتها للتجزئة، وهو حق لا غنى عنه للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى، ويقع على الدولة بما فيها دولة الاحتلال مسؤولية قانونية وفقا للقانون الدولي، تقتضي باحترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها (علاء، ٢٠١٦، ص١).

وللتمتع بالحق في التعليم كما ارتضتها المعايير الدولية لحقوق الإنسان، من الضروري توفر عدة ضمانات من شأنها تحقيق التمتع بهذا الحق ومنها وجوب توافر مؤسسات وبرامج تعليمية بأعداد كافية، وأن تتوفر في هذه المؤسسات سبل الوقاية من العناصر الطبيعية والمرافق الصحية للجنسين، والمياه الصالحة للشرب، وعدد كافي من المدرسين، هذا علاوة على توافر المكتبات والحواسيب وتكنولوجيا المعلومات، كما يجب أن تكون هذه المؤسسات والبرامج التعليمية سهلة الوصول للجميع، ولإمكانية الالتحاق ثلاثة أبعاد متداخلة تتمثل في عدم التمييز خاصة للفئات الضعيفة، كذلك أن يكون التعليم في المتناول مادياً وبطريقة مأمونة، وأن يكون التعليم في متناول الجميع (باولو فريري، ١٩٨٠، ٣).

إضافة إلى ذلك يجب أن يكون شكل التعليم وجوهره مقبولين بما في ذلك المناهج الدراسية وأساليب التدريس، وأن يكون هذا التعليم مرناً كي يتسنى له التكيف مع احتياجات المجتمعات والمجموعات المتغيرة وأن يستجيب لاحتياجات الطلاب في محيطهم الاجتماعي والثقافي والمتنوع (علاء، ٢٠١٦،ص٥-٦). التعليم العالي في الدول النامية أو الخاضعة للاستعمار، كما غيرها من دول العالم تخضع جامعاتها لإعادة هيكلة وبناء، وهذه التغييرات العميقة لا تقتصر فقط على طرق إدارة تمويل الجامعات، بل تطال المنطق الحاكم للأنشطة الأكاديمية وغير الأكاديمية فيها، ويعزى ذلك لسياق عالمي وخطاب معرفي موحد يتم الترويج له على المستوى العالمي هذه الفقرة أصلا في بحث(Mclendon, 2003, 170) .

إن التغيرات التي يمر بها قطاع التعليم العالي في مختلف الدول النامية لا يمكن تفسيره تفسيرا مقنعا من خلال افتراض وجود أجندة بحثية وسياسية متماثلة تؤثر على التعليم العالي في العالم على الرغم من وجود مثل هذه الأجندة في الحقيقة، بل إن هناك العديد من الباحثين يشيرون إلى أن التغيرات التي تمر بها الجامعات تعود في جزء كبير منها لجهد واعٍ لمجموعات مصالح محددة لتكييف الجامعات مع الرأسمالية العالمية، ولا يقتصر وجود هذه الجماعات داخل الجامعات بل قد تكون خارجية المنشأ، ومن هنا يتم ايضا الضغط على الجامعات على المستوى الوطني من خلال ترتيبات مؤسسة معينة، إلا أن الخطاب المهيمن فيما يخص تشخيص المشاكل التي تواجه التعليم العالي في دول العالم الثالث، هو خطاب تتبناه المؤسسات الدولية في معظم تقاريرها، وقد استطاع هذا الخطاب أن يهيمن على الأبحاث الأكاديمية والأوراق العلمية كذلك، حيث تبين الدراسات ان المشاكل التي تواجهها بلدان العالم الثالث تتمثل بعدم القدرة على الوصول للتعليم العالي، ومشاكل لها علاقة بالتمويل، وأخرى تتعلق بمستحقات العاملين في التعليم العالي،

وضرورة تطوير آليات ضمان جودة، دون وضعها في إطار تحليل نقدي، يكشف عن الأسباب الحقيقة لهذه المشاكل في التعليم العالي (باولو فريري، ١٩٨٠).

بالنظر إلى مؤسسات التعليم العالي العربية نجد أن مخرجاتها لا ترقى بالمستوى المطلوب بل يوجد تدني نوعية مخرجاتها وعدم موائمتها لمتطلبات أسواق العمل المحلية والخارجية وخطط التنمية التي تعدها الدول العربية من أجل النهوض بهذه الدول، وإن كثيراً من البرامج والتخصصات للتعليم العالي لم تكن ذات أولوية وأصبح سوق العمل مشبعاً منها، مما أثر على الخريجين وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل مما زاد من نسبة البطالة، ما دفع هذه الدول إلى توظيف مخرجات هذه الجامعات في مؤسسات الدولة بهدف حل مشكلة البطالة السافرة لمثل هذه المخرجات (مصطفى السطري، ٢٠١١، ١٤).

لذلك يعتبر التعليم العالي بكل مراحله وأقسامه من أهم المراحل التعليمية في حياة الإنسان لكون الإنسان يمر بمراحل مختلفة من التعليم وصولاً بالتعليم العالي حيث تؤثر مجموعة من العوامل العادات والتقاليد مثل المستوى الفكري والثقافي للمجتمع نفسه في أنظمة الجامعات وهذه العوامل تؤدي إلى رفع مستوى التعليم للأعلى وبذلك يعتبر التعليم على أنه نظام مركب يتكون من مجموعة من الأجزاء مترابطة ومكملة لبعضهما البعض حيث أن أي خلل في أحد أجزائه سوف يؤثر على الأجزاء الأخرى(مصطفى السطري، ٢٠١١، ١٤).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

مما سبق يتبين أن عملية التعليم في فلسطين قد مرت بتغييرات وظروف عديدة عملت على جمود عمليات تطوير التعليم في كافة النواحي نتيجة سيطرة قوى خارجية لفترة طويلة من الزمن على فلسطين، ومع غياب السلام الاجتماعي الذي يلعب دورًا مهما في استقرار الأمن أو تدهوره، أدى الصراع القائم في الأراضي الفلسطينية لعقود عديدة إلى إلحاق أضرار كبيرة بالحريات ودمر المصالح القومية للشعب الفلسطيني (Sheldan& Qwaider, 2018, 18))، ولم تتح للشعب الفلسطيني فرصة لتوجيه تعليمه تاريخيًا، إذ كان يخضع للأجندة التعليمية للقوى الأجنبية والتدخل الدولي (Ramahi, 2019, 18.) ، بدءًا من العثمانيين حيث كانت ملامح التعليم الفلسطيني في ذلك الوقت تتميز بإهمال الوضع الاجتماعي والتعليمي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، تلتها فترة الانتداب البريطاني التي تميزت بتوجيه اهداف التعليم الى خدمة سياسته ومصالحه حتى يسهل حكم الشعب الفلسطيني وتنفيذ سياسية الحركة الصهيونية والبريطانية، ليتم خلق جيل جاهل لا يستطيع ان يقاوم تلك السياسات، وعمقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي بعد

احتلالها للأراضي الفلسطينية سياسة تجهيل الشعب الفلسطيني وطمس تراثه، وتذويب ثقافته بما يتفق مع سياسة الاحتلال الاسرائيلي للسيطرة على الفلسطينيين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

أدت اتفاقية أوسلو والانقسام في الشارع الفلسطيني الى تدهور الحريات بشكل عام والأكاديمية بشكل خاص، ما أثر سلبا على تطور التعليم الاكاديمي في فلسطين، والحد من الحرية الاكاديمية، الامر الذي اثر على البحث العلمي، وعزوف الهيئات التدريسية في الجامعات عن طرح أفكار جديدة لتطوير التعليم في فلسطين، والحد من قدرتهم على التعبير عن آرائهم (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية)، ما اثر على قدرتهم على زيادة وعي الطلبة للبيئة الداخلية والخارجية لهم، ومن هنا يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: ما واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الفلسطينية؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما الإطار المفاهيمي للتعليم العالي في فلسطين كما تحددها الكتابات التربوية؟
٢. ما واقع التعليم العالي في فلسطين؟
٣. ما المعوقات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل واقع التعليم العالي في فلسطين، وذلك من خلال:

١. تحليل الإطار المفاهيمي للتعليم العالي في فلسطين كما تحدده الكتابات التربوية
٢. تحليل واقع التعليم العالي في فلسطين
٣. إبراز أهم المعوقات التي تواجه التعليم العالي في فلسطين

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

١. دراسة واقع التعليم العالي في فلسطين من خلال المراحل الزمنية التي مرت عليه عبر التاريخ.
٢. تناول مفهوم التعليم العالي من منظور يهدف إلى تطويره والنهوض به وتحسينه.
٣. تشجع هذه الدراسة على إجراء مزيد من الدراسات حول واقع التعليم العالي في الدول الأخرى.

كما يتوقع ان يستفيد من هذه الدراسة كل من:

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لمساعدتهم في تطوير التعليم من خلال بناء الخطط والسياسات التي من شأنها النهوض بالتعليم العالي في فلسطين، وجسر الفجوة بين الواقع ومتطلبات المرحلة.
- الإدارة العليا في الجامعات الفلسطينية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة لبناء المجتمع الفلسطيني القادر على مواجهة التحديات المفروضة عليه من قبل الاحتلال الصهيوني ولمواجهة التغييرات السياسية والاقتصادية وظهور نظريات فكرية عديدة ساهمت في تدهور البناء الاجتماعي في فلسطين.
- الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية كونه من يقوم ببناء الكوادر الفكرية.
- الطلبة الفلسطينيون الذين ينخرطون في سلك التعليم العالي حيث من يتم تطبيق الخطط والسياسات عليهم بهدف خلق المواطنة الصالحة المبنية على قيم المجتمع الفلسطيني

مصطلحات الدراسة

التعليم العالي:

التعليم في اللغة من الفعل (علّم) علم يعلم تعليماً، يقال علم نفسه وسمها بسيماء الحرب، وله علامة جعل له أمارة يعرفها، وعلم فلاناً الشي جعله يتعلمه (حسين، ٢٠١٤، ١٤)، كما يعرف بأنه التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي (البدوي، ٢٠١٢، ٧٦)، كما ويعرف بأنه كل أنوا الداسات والتكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسة تعليمية أخرى، متعرف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة (المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، ٢٠٠١، ١٢٣)، وعرف أيضا بأنه كل أنواع التعليم الذي يلي مرحلة التعليم الثانوي أو ما يعادلها، وتقدمه مراكز التدريب المهني، والمعاهد العليا والكليات الجامعية (محمد، ٢٠١٩، ١٤٥).

ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه نظام مبني على أساس المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة الجامعية، بما يضمن مصالح كافة الأطراف المكونة للنظام الجامعي.

الإطار النظري: التعليم العالي في فلسطين

لقد أجمع الباحثون على الأهداف الأساسية الثلاثة الأولى، التعليم الجامعي، البحث العلمي، خدمة المجتمع، غير أن حديث الباحثين لم يكن عن جامعات تعيش ظروفاً خاصة تعاني من احتلال عسكري، كما هو حال الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنما عن جامعات تعيش بشكل مباشر أو غير مباشر في كنف دول تتمتع بالسيادة. وعليه، فإن الضرورة الوطنية والاجتماعية والحضارية والاقتصادية والثقافية والتعليمية تقضي بأن يضع التعليم العالي في فلسطين ــ بالإضافة إلى الأهداف الثلاثة المتعارف عليها والسالف ذكرها ــ أهدافاً خاصة أخرى هي على جانب كبير من الأهمية لتنمية الشخصية الإنسانية والوطنية الفلسطينية وبلورتها وتطويرها من خلال إعادة صياغة بنية الإنسان الفلسطيني وتعميق شعوره الوطني على قاعدة أنه فلسطيني الوجه والمنطلق، عربي العمق، وإسلامي الامتداد، وهي العوامل التي كان لوجودها أكبر الأثر في تصليب إرادة الشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال للتصدي للقمع والاستبداد والبطش الاحتلالي الإسرائيلي على طول نصف قرن من الزمان وعرضه، انتظاراً لمرحلة الانعتاق من الاحتلال والإقلاع نحو الحلم الفلسطيني الواعد الذي يعبر عن الوطن الفلسطيني الوليد (أيوب عثمان، ٢٠٢٠).

لا بد للمؤسسات الأكاديمية جامعات وكليات وأقسام وبرامج أن يكون لهم رؤية واضحة للتعامل مع المستقبل وكذلك رسالة مكتوبة تساعد المؤسسة في توحيد الاتجاة والمسار، على أن يعي جميع العاملين الرؤية والرسالة وأن يتعايشوا معهما ويعملوا على تطبيقهما، وهذا يتطلب وجود أهداف وبرامج وأنشطة وخطط مرتبطة بجداول زمنية تحتوي على مؤشرات للأداء، وإن الجامعات الفلسطينية الثلاث لها رسائل وأهداف مكتوبة، أما على مستوى البرامج فلم تكن هناك رسائل مكتوبة أو أهداف مصاغة بطريقة مناسبة الا في جامعة واحدة فقط، وما هو مكتوب من رسائل وأهداف في معظمة غير منشور بما فيه الكفاية لكل المستفيدين من طلبة ومدرسين، كما لا يتم اشراك المدرسين في عملية الصياغة للرسالة والأهداف مما يضعف الدراية والادراك الكافي بهم، كما أن عدم اشراك الطلبة في لجان للتطوير وفي الاستفادة منهم في التغذية الراجعة أضعف جودة الرسالة والأهداف وهياكل البرامج الأكاديمية، أما متابعة تطبيق أهداف الجامعات ورسائلها فهي تقع على عاتق رؤساء الجامعات ومجالس الكليات، وهناك متابعات جيدة من قبلهم في التأكد من مدى تحقق أهداف الجامعات والبرامج الأكاديمية، الا أن مجالس الأقسام فهم بحاجه الى تفعيل أكبر كي يمارسوا دورهم في الالتزام بتحقيق أهداف الأقسام الأكاديمية والبرامج (ماجد الفرا، ٢٠١٣، ١٣).

تلعب المعلومة التاريخية والمناهج دورا كبيرا في تعميق الشعور بالانتماء للقضية الفلسطينية وان الجهل الذي يفرض على الطلبة يمتد الى المدرسة والجامعة وبالتالي الى المؤسسة التي سيعمل بها، لذلك كان من الضروري تعميق فهم القضية الفلسطينية وتعليمها للطلاب، ويجب على نقابات المعلمين توفير المراجع والتوجيهات للمدرسين لتغطية جميع جوانب القضية الفلسطينية (عبد الحي، ١٩٨٦، ١٧). يقوم التعليم بتعبئة نفسية وعقائدية للجماهير بوصفه نظاما وتوصف التربية بعملية بانها عملية مجتمعية عامة ويحولها التعليم والتربية من مقولات ايدولوجية نظرية عامة الى مبادئ وقيم عقلية واخلاقية (عبد اللطيف، ٢٠٠١، ٨).

تميزت الجامعات الفلسطينية في نشأتها بصغر حجمها وتدل الدراسات انها أفضل من الناحية التربوية من الجامعات الكبيرة، لأن الطالب في الجامعة الصغيرة يكون انتماءه أكبر من الجامعات الكبيرة، ويتم بناء علاقات متينة مع الهيئة التدريسية والطلبة، كما كان توزيع الجامعات الفلسطينية جغرافياً سببا في نهضة وتطوير مجتمع المنطقة التي توجد فيها الجامعة (ناصر، ١٩٧٦، ١٣٩)، وبناء على ذلك تعتبر الجامعات والمعاهد والكليات بشكل عام مصدر إشعاع للثقافات، وتقدير مدى تقدم الشعوب ومدى مقدرتهم على مواجهة الصعاب، حيث أن التعليم بالنسبة للشعب الفلسطيني أحد أشكال الصمود والتحدي للمحتل، والحفاظ على الهوية الفلسطينية والشخصية وانطلاقاً من ذلك حمل التعليم العالي الفلسطيني مسؤولية كبيرة وأمانة لمواجهة العدو، وخططه التي تسعى لتدمير الشعب الفلسطيني (مصطفى السطري، ٢٠١١، ٣٣).

ويعدّ التعليم جانباً هاماً للغاية من جوانب حياة الفلسطينيين، فمعدلات الالتحاق بمؤسسات التعليم بشتى أنواعها ومستوياتهافي فلسطين تعتبر من الأعلى بالمقاييس الإقليمية والدولية، حيث لم تتجاوز نسبة الأمية للأفراد بعمر ١٥ سنة فأكثر الـ (٤,١%) حسب نتائج إحصائية الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك يعكس بوضوح أهمية التعليم بالنسبة للفلسطينيين، فبسبب لجوء الفلسطينيين بعد حربي عام ١٩٤٨ و ١٩٦٧ وترحيلهم عن أراضيهم وفقدانهم للكثير من أملاكهم، أصبح التعليم حاجة ماسة بسبب فقدان مصادر الرزق الأخرى المتمثلة بالزراعة والتجارة والصناعة لدى شريحة عريضة من الفلسطينيين، وأصبحت العائلة الفلسطينية مستعدة لبذل الكثير من أجل تأمين تكاليف تدريس أبنائها في الجامعات، وهي في المقابل تنتظر مساعدة هؤلاء الأبناء المادية المنتظمة حين حصولهم على وظائف (سونيا شحادة، ٢٠١٨، ١٤٨).

تعدَ وزارة التربية والتعليم من أهم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، لأنها المؤسسة التي تؤثر في مختلف القطاعات، وهي من أهم الوزارات، كونها تشمل عدداً كبيراً من فئات

المجتمع حيث يلتحق بالمدارس ما يقارب أكثر من ثلث سكان فلسطين. كما أن لها التأثير الأكبر على المجتمع من جميع مناحي الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية. إن محاور العملية التعليمية متعددة، وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في نوعية التعليم، وهي المعلم، والمنهاج، والإدارة التعليمية، والبيئة المدرسية، وأسرة الطالب، والظروف السياسية (سائدة عفونة، ٢٠١٤، ٢٦٦). وقد واجه التعليم العالي الفلسطيني مشكلات من أهمها أن التعليم العالي كان يسترشد باحتياجات طموحات فردية وعائلية بدلا من أن يوجه لاهداف وطنية، ولم يتم تطوير مناهج تربوية فلسطينية تهتم بأوضاع الفلسطينين واحتياجاتهم، كما أن التكلفة الباهظة للتعليم العالي خارج فلسطين منعت العديد من الفلسطينين من ذوي الدخل المحدود والعائلات الفقيرة ولا سيما الفتيات من الاستفادة من فرص التعليم العالي خارج حدود الوطن (الحلاق، ١٩٨٥، ٢١).

مرت عملية التحول والاصلاحات في الحالة السياسية الفلسطينية في الكثير من الضغوطات والخارجية ممثلة بالولايات المتحدة الامريكية واسرائيل، وقد مورست العديد من الضغوطات على القيادة الفلسطينية لتجريد السلطة الفلسطينية من محتواها الفلسطيني والوطني بالاعتماد على ان حركات الاصلاح في المتجمع الفلسطيني حتمية في زمن العولمة السياسية والاقتصادية وعولمة الثقافة والإعلام والمعلومات (يوسف، ٢٠٠٩، ١٩٦). إذ تقضي السياسات الليبرالية الجديدة إلى إفراغ التعليم الفلسطيني من مضمونه التنموي والتحرري والمقاوم للاحتلال والاستغلال، ومن المضمون المعرفي الإبداعي والنقدي، لقد بات النظام والمنهج التعليمي الفلسطيني بصورة عامة مشبعاً بافكار الليبرالية الجديدة التي تعلي قيمة الربح وقيم الأنانية والمنافسة والفردية (نداء أبو عواد، ٢٠١٣، ٩٥)،

علاوة على خضوع السلطة الفلسطينية وسياساتها التعليمية للتدخل الاسرائيلي الفاعلي في مراقبة العملية التعليمية والمناهج التعليمية، والتأكد من خلوها من كل ما يحرض ضدها، وما يؤكد النضال والهوية الوطنية الفلسطينية، فغيبت جغرافية وتاريخ فلسطين التاريخية استجابة لضغوط مؤسسات الدعم والتمويل الخارجية التي تسعى لحماية الكيان الصهيوني، أو لضمان عدم خلق ثقافة معادية (حمدان، ٢٠١٠، ٦٦).

تؤثر عولمة التربية على التعليم العالي في فلسطين اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتكنولوجياً ومعرفياً وايدلوجياً، بسبب سهولة حركة الناس والسلع والمعلومات بين الدول، وتبرز آليات ومفاهيم اخرى لمواكبة العولمة وإن من أهم الآثار التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي في ظل العولمة عدم وضوح الاهداف الاقتصادية لعولمة التعليم، والانفاق المتدني على التطوير والبحث

العلمي، وتعرض المجتمع الفلسطيني إلى الغزو الثقافي بسبب اخفاق الجامعات الفلسطينية في زمن العولمة من تطوير آليات لمقاومة الغزو الثقافي وتعميق الثقافة الاستهلاكية بين طلبة المؤسسات التعليمية (ثابت، ٢٠٠٨، ٢٢١).

قاد تسليع التعليم إلى قبول عدد كبير من الطلبة وطرح تخصصات عديدة، بهدف زيادة دخل الجامعات دون الاهتمام بمدى حاجة السوق الفلسطينية إلى هذه التخصصات، حيث تلجأ الجامعات لمثل هذا الأمر لحل مشكلة العجز المالي الذي يواجه ميزانيتها، بالإضافة إلى خفض رواتب المحاضرين والأساتذة الجامعيين، مما يؤثر سلبا على أعضاء الهيئة التدريسية ويدفعهم لتدريس ساعات إضافية، الأمر الذي يخلف بدوره آثاراً سلبية على جودة التعليم (التميمي، ٢٠١٦).

يعاني قطاع التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة من أزمات متعددة، من أبرزها الأزمة المالية المزمنة من جهة، ومستوى الخريجين الذين يعايشون نسبة عالية من البطالة من جهة أخرى، إضافة إلى وجود أزمة هوية مرتبطة بعملية إنتاج المعرفة في ظل الظرف الاستعماري، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ مؤسسات التعليم العالي نشأت في غالبها تحت الاحتلال الإسرائيلي وبمبادرات محلية وطنية، ونمت وتطورت بسرعة حتى وصل عدد مؤسسات التعليم العالي في العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦ إلى ٢١ جامعة وكلية جامعية ومتوسطة المرخصة في الضفة وقطاع غزة، إحداها تتبع نظام التعليم المفتوح، تضم هذه المؤسسات ١٤ جامعة تقليدية: ٣ حكومية، ٣ خاصة، و٨ عامة، و١٧ كلية جامعية: ٧ حكومية، ٧ خاصة، واثنتان عامتان وواحدة تتبع وكالة غوث وتشغيل اللاجيين، إضافة إلى جامعة مفتوحة عامة (أشرف بدر وآخرون، ٢٠١٦، ٢)

بينما تتعرض القدس لهجمة شرسة تطار البشر والحجر ويتسارع الفعل على الأرض لتهويد المدينة وتغيير معالمها ويسابق الصهاينة الزمن بتسريع عمليات الحفر وإقامة شبكات الأنفاق تحت الحرم الشريف استعداداً لمرحلة قادمة يتزامن فيها العمل تحت الأرض مع زيادة هائلة في حجم بناء الوحدات السكنية الاستيطانية في وسط الأحياء السكنية العربية في المدينة لتبتلع المستوطنات ما حولها (منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥).

وعلى الجانب الفلسطيني فلا مرجعية لهذه المدينة ولا رؤيا واضحة حول مصيرها، مما أصاب كل قطاعاتها بالشلل والتلاشي التدريجي، وأمام هذه الحالة فقد المقدسيون بوصلتهم نحو المستقبل، يقابل هذا الوضع سرعة من الجانب الاسرائيلي بتهويد المدينة وضرب كل قطاع فيها يعمل على تثبيت عروبتها وعلى رأس هذه القطاعات قطاع التعليم التابع لوزارة التربية والتعليم

العالي الفلسطينية، والذي يعمل تحت مظلة دائرة الأوقاف العامة، هذا القطاع يعيش الآن كارثة حقيقية بعد أن اكتمل بناء جدار الفصل العنصري واحكم إغلاق مدينة القدس (منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥).

أهمل قطاع التعليم العالي ولم يتطور بالمستوى المطلوب لا أفقياً ولا رأسياً، حيث تتجاذبه مشاكل في جزء منها تخضع للإدارة السياسية الفلسطينية والمصير المؤجل للقدس ومشاكل أخرى موضوعية وثالثة مهنية. ويتأثير هذا الجهاز بالتجاذبات السياسية التي تؤثر سلباً على موارده البشرية، حتى أصبح محطة عبور مؤقتة للموظفين، وعليه تعرض لهجرة التخصصات والكفاءات، ولا يدار بشكل مهني يرقى لمواجهة الخطر المحدق بهذه المديرية، ومواجهة ما يترتب على ضعف هذه المرجعية من نتائج على مستقبل التعليم في القدس (منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥).

كما أنه لا يمكن تحقيق التنمية من دون مواجهة التخلف الموروث لتحقيق تنمية حضارية بشكل متكامل في المجتمع الفلسطيني، واستطاعت الدول الصناعية تفعيل برامج التعليم لتدريب وتأهيل المخترعين والباحثين والعلماء في المهارات التكنولوجية الحديثة، حيث أن ٢٠% من التقدم الصناعي يرجع إلى رأس المال البشري والقوى العاملة والموارد الطبيعية، وأن ٨٠% من التقدم الصناعي يعود إلى عامل العلم والتقدم التكنولوجي، مثال على ذلك دول الشرق الأقصى التي حققت مستوى عالي من التنمية بالرغم من افتقارها إلى الموارد الأولية، وحققت مستوى عالي من مستوى دخل الفرد ويعود ذلك إلى الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا (الأغا، ١٩٩٧، ٦١).

فالآمال المنتظر تحقيقها من الجامعات الفلسطينية هي أكبر بكثير من تلك المتوخاة من المؤسسات التعليمية العليا في سائر أنحاء الوطن العربي، الأمر الذي يوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية والوزارة المختصة فيها أن تضع للتعليم العالي قانوناً يستجيب لاحتياجات الخصوصية الفلسطينية بوعي متقدم وفائق ليحقق الأهداف الإضافية المرتقبة، والتي أصبح السعي لتحقيقها مرتبطاً بعوامل الإعاقة التي كان الاحتلال الإسرائيلي قد رسخ وجودها (أيوب عثمان، ٢٠٢٠)، لذلك يقع على عاتق الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية مسؤولية كبيرة في صقل شخصيات الطلبة وتوجيهم نحو الأهداف المتفق عليها وطنيا، حيث أن دور الهيئة التدريسية في توجيه الطلاب لمواجهة المخططات الصهيونية (عمر، ١٩٨٥، ٣٩).

وحيث يتوقع من المعلم الجامعي القيام على أدوار متنوعة في مجالات متعددة على المستوى النفسي والتربوي والتنموي والاجتماعي والتعليمي، فإن هذا يعني أن المعلم الجامعي

ينبغي له أن يعمل دوماً وسط ظروف تفرض متغيرات كثيرة تؤثر بصورة أو بأخرى على المنتجات الأكاديمية المنتظرة منه، ذلك أنه في الأصل باحث متخصص في مجال محدد. إن نشاط، أو سلوك، أو تكوين المعلم الجامعي، وإمكانياته الذاتية والموارد والإمكانات البشرية المحيطة به، والعلاقات التي يخضع لها، والتنظيمات التي يرتبط بها ويعمل فيها، هو ما ينبغي له أن يوضع في الحسبان عند القيام بمحاولة لفهم ودراسة وتحليل أداء عضو الهيئة التدريسية أو المشكلات والمعوقات التي تواجهه. (أيوب عثمان، ٢٠٢٠).

واقع التعليم العالي في فلسطين ما قبل نكبة ١٩٤٨:

لا يختلف إثنان في العالمين العربي والاسلامي على أن القضية الفلسطينية عانى منها العرب والمسلمين كمعاناة الشعب الفلسطيني، هذه القضية شهدت تطورات سياسية واجتماعية واقتصادية وديموغرافية أثرت بوضوح على واقع الشعب الفلسطيني التربوي، فالتعليم في وطننا تأثر بشكل واضح بالاحداث السياسية التي تجري على أرض فلسطين، ما أدى إلى ارتباط انماط التعليم الفلسطيني بالواقع السياسي، الأمر الذي جعله يتميز بعدم الاستقرار والتباين والتشتت وبذلك لم يكتسب صفة الديمومة التي يمكن أن تساعد على تحديد معالمه وفلسفته واتجاهاته (منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥).

خلال القرن التاسع عشر ، أصبح التعليم العالي بشكل واضح قضية قومية في الشرق الأوسط. . بينما كافحت القوى القومية المحلية للسيطرة على المؤسسات التعليمية ، تنافست القوى الغربية بشكل علني مع بعضها البعض لإنشاء مثل هذه المؤسسات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. في تقرير عام ١٩٢٧ بتكليف من المطران الأنجليكاني في القدس ، المؤرخ جيمس دبليو هيدلام–موري ، دافع عن إنشاء جامعة بريطانية في القدس على الرغم من تأسيس الجامعة الأمريكية في بيروت ، جادل بأن ازدراء أن هذا البلد [أي بريطانيا العظمى، الذي لعب دورًا سياسيًا ويلعب دورًا كبيرًا ويمارس تأثيرًا كبيرًا على المستقبل السياسي لهذه البلدان (Romani, 2009, 2)

إن التعليم العالي متجذر بعمق في تاريخ ومجتمعات الشرق الأوسط العربي . بعد القرن السابع ودخول العالم العربي في الاسلام ، أصبحت المدارس الدينية المحلية المعروفة باسم المدرسة المؤسسات الرئيسية للتعليم العالي في الشرق الأوسط. ونشرت المعايير التعليمية التي لا تزال مطبقة في الجامعات الحالية ، مثل فصل الماجستير عن برامج الدكتوراه ، والحيازة ، والحماية للحرية الأكاديمية. ونشأت المدارس مثل الأزهر في القاهرة والقيروان في فاس في

حركات فكرية مثل الإنسانية والمدرسية ، التي عززت ازدهار المنح الدراسية الغربية بعد القرن الثاني عشر.(Romani, 2009, 2) .

شهد بيت المقدس نهضة علمية منذ أن قام الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب بفتح بين المقدس، وقد اهتم الخلفاء الأمويين والعباسيين بالعلم والتعليم، وشد العلماء الرحال إلى بيت المقدس، وقد كان المسجد الأقصى منارا للعلم، وقد وصلت النهضة العلمية أوجها في بيت المقدس بعد أن فتحها صلاح الدين الأيوبي، وأسست المدارس، وظهرت المدارس الوقفية، ومن أشهرها مدرسة المسجد الأقصى، كما تطورت المؤسسات العلمية، وأنشات في عصر المماليك الخوانق والرباطات والزوايا وما زالت شاهدة على قمة التطور العلمي في بيت المقدس(منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥).

في عهد الانتداب البريطاني ما بين ١٩١٧ وحتى ١٩٤٧، لم يحظَ التعليم الفلسطيني باهتمام سلطات الانتداب البريطاني في الوقت الذي ساعدت فيه هذه السلطات اليهود على بناء نظام تعليمي قومي صهيوني، وأدركت الحركة الصهيونية في حينه أهمية تعليم الناشئة اليهود على التمسك بالأرض، وأدخلت اللغة العبرية وقامت ببناء الجامعة العبرية في القدس عام ١٩٢٥، وتجاهلت حكومة الانتداب البريطاني التعليم الفلسطيني لتبلغ نسبة الطلبة العرب في سن "٥-١٤" سنة الذين التحقوا بالمدارس ٣٢,٥% فقط مقابل ٩٧% للطلبة اليهود في نفس العمر (عطاري، ١٩٨٤، ٢٧).

عاشت فلسطين منذ مطلع القرن العشرين وحتى الآن، نكبة سياسية مؤلمة، كانت بدايتها مع وعد بلفور المشؤوم عام ١٩١٧م، والذي منح اليهود وطناً قومياً على أرض فلسطين، ثم جثم الانتداب البريطاني، ومن خلال معاهدات سايكس بيكو، وسان ريمو، على أرض فلسطين بكاملها، كغيرها من أجزاء الوطن العربي آنذاك، ثم أخذ الشعب الفلسطيني يصارع الموجات المتدفقة من اليهود القادمين من شتى بقاع الأرض لاحتلال أرض فلسطين، واستمر الحال كذلك حتى صدر قرار التقسيم عام ١٩٤٧م، الذي أعلن عن قيام دولتين عربية ويهودية في فلسطين، حتى وقعت النكبة في عام ١٩٤٨م ما أدى إلى احتلال الجزء الأكبر من فلسطين وبقي قطاع غزة ليتبع الإدارة المصرية، والضفة الغربية لتلحق بإمارة شرق الأردن لتصبح المملكة الأردنية الهاشمية، وفي عام ١٩٦٧م وبعد حرب الأيام الستة واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، أصبح الاحتلال الاسرائيلي يسيطر على كامل فلسطين من بحرها إلى نهرها، حيث غدا التعليم تابعاً إدارياً

لسلطات الاحتلال وفنياً إلى المنهاجين الأردني في الضفة والمصري في غزة (سونيا شحادة، ٢٠١٨، ١٤٦).

قرر المؤتمر الصهيوني عام ١٩١٣ إنشاء جامعة عبرية، وبعد عام واحد على صدور وعد بلفور، تم وضع حجر الأساس لها، على جبل مشارف شرقي القدس، ليتم افتتاحها عام ١٩٢٥. ولم تفتح الجامعة العبرية أبوابها للطلبة العرب، كما أن الطلبة العرب ما كانوا ليذهبوا هناك. وبهذا فإن التعليم العالي في فلسطين نشأ في ظل الانتداب البريطاني بخطين متوازيين، كلية لإعداد المعلمين العرب متواضعة، وجامعة أسهمت في تغذية المشروع الاستيطاني الصهيوني بكامل الكفاءة، بعد عام ١٩٤٨ اغلقت الكلية العربية لوقوعها في المنطقة الحرام، فيما فتحت اتفاقية الهدنة منفذاً لاستمرار الجامعة العبرية التي كانت في القدس الشرقية معزولة عن ما احتلته الحركة الصهيونية من أجزاء في القدس، وظلت رغم انعزالها عن كيان الدولة الوليدة مركز التعليم العالي فيها (باولو فريري، ١٩٨٠).

تعود الجذور التاريخية لنظام التعليم العالي الفلسطيني إلى فترة الانتداب البريطاني عندما رفضت السلطات طلب الحاج أمين الحسيني بإنشاء جامعة المسجد الأقصى في الثلاثينيات رداً على إنشاء الجامعة العبرية عام ١٩٢٥ في الأربعينيات من القرن الماضي ، اتضحت بداية القيمة بين الفلسطينيين للتعليم العالي حيث بدأ العديد من الطلاب في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في الخارج ، حيث لم تكن هناك مثل هذه المؤسسات داخل فلسطين. كان التوجه الرئيسي للطلاب في ذلك الوقت هو الجامعات المصرية والجامعات الأمريكية والبريطانية. بالطبع ، كانت تكاليف الدراسة مرتفعة نسبيًا ، وكانت إجراءات القبول مكلفة وصعبة ، لذلك كان يقتصر على أفراد العائلات الغنية ذات الوضع الاجتماعي والسياسي العالي(Alfoqahaa, 2015, 26) .

حاول الفلسطينيون إنشاء كيان أكاديمي خاص بهم، حيث تعود فكرة إنشاء جامعة فلسطينية إلى فترة الثلاثينيات وتحديداً لدعوة الحاج أمين الحسيني إلى إنشاء "جامعة المسجد الأقصى" رداً على إنشاء الجامعة العبرية عام ١٩٢٥، إلا أن سلطات الانتداب قامت برفض طلب الحاج أمين الحسيني، وتلا هذه الدعوة مبادرة جورج شبر لإقامة جامعة عبرية في القدس عام ١٩٤٧، إلا أن هذا الاقتراح لم يحظ بالنجاح (باولو فريري، ١٩٨٠).

على الصعيد العربي، انشئت في تلك الفترة جامعات في كل من دمشق وبغداد والقاهرة، إضافة إلى الجامعتين الأمريكيتين في كل من بيروت والقاهرة، وكان أبناء الطبقة الميسورة من الفلسطينيين يذهبون إلى هذه الجامعات للتعلم فيها، أو إلى جامعات أوروبية وأمريكية، بمعنى أن

الفلسطينيين ورغم عدد وجود مؤسسات جامعية فيها في تلك الفترة لم تكن خالية من خريجي الجامعات، فهناك من تخرج من جامعات أوروبية أو تركية، أمثال أحمد سامح الخالدي الذي تخرج من الجامعة الطبية في اسطنبول عام ١٩١٦ وآخرون كثر (باولو فريري، ١٩٨٠).

بعد ذلك ، اجتمعت الحركات القومية واتقسيمات السياسية للتوصل الى تعليم العالي سياسي قوي ، خاصة في فلسطين ومصر. انتشرت المدارس والجامعات القومية في جميع أنحاء المنطقة ، وتحركت الدول الجديدة الناشئة اى إنهاء الاستعمار بسرعة للسيطرة على الجامعات ،حيث لا يزال الحرم الجامعي مصدر قلق رئيسي للأنظمة والتي تعتبر جماهير الطلاب وسيلة للسيطرة على شعبها وتمثيلًا لخطر فقدان السيطرة(Romani, 2009, 2)

بينما أقيمت مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية الشقيقة تقليداً للدول الغربية، فقد كان إنشاء الجامعات الفلسطينية ليس انطلاقاً من الاستجابة لضرورة التطور الحضاري فحسب، وإنما من الاستجابة لضرورة مواجهة الصراع الحضاري أيضاً. لقد كان الإصرار على ترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية من ألصق الأدوار وأهمها، بل وأبرزها لجامعاتنا، لترسخ من خلالها ضرورة وجودها وكينونتها وإسهامها لحسم الصراع الوطني والحضاري والثقافي، فضلاً عن الأهداف المتعارف عليها دولياً لإقامة الجامعات وهي التعليم الجامعي، خدمة المجتمع، البحث العلمي، وتسويق ما حققه البحث العلمي من نتائج على المستوى المحلي والإقليمي والدولي(مصطفى السطري، ٢٠١١، ٣٤).

اهتم الفلسطينيون بافتتاح مؤسسات التعليم العالي منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين، واقتصرت آنذاك على الكلية العربية التي أسست في القدس عام ١٩١٨م، ثم حولت إلى دار معلمين، وأصبحت تعرف باسم الكلية العربية عام ١٩٣٥م، أما المدرسة الرشيدية التي أنشئت عام ١٩٠٦م في القدس، وكانت تشمل شعبتي الآداب والعلوم، فكانت تدرس المواد التحضيرية لدراسة الطب والهندسة، وأنشئ معهدان للبنات هما دار المعلمات في القدس، ومركز تدريب المعلمات الريفي في رام الله، إضافة إلى معاهد مهنية مثل مدرسةخضوري الزراعية في طولكرم، ومدرسة حيفا الصناعية بحيفا (مصطفى السطري، ٢٠١١، ٣٤) .

بالنظر إلى تاريخ التعليم الفلسطيني، نجد أنه يعود إلى حقبة الاربعينيات من القرن الماضي حيث في ذلك الوقت كان يتوجه الطلاب للدراسة بجامعات الدول سواء المجاورة أو البعيدة، ولو نظرنا إلى فترة الانتداب البريطاني نجد أن الشعب الفلسطيني يعترض للمعاناة والصعاب والمتاعب، من أجل الوصول إلى درجات متدقمة من العلم، فكان الانتداب البريطاني

خلال هذه الفترة يعمل جاهداً على تجهيل الشعب الفلسطيني من أجل تحقيق اهدافه الاستعمارية والاقتصادية، فلم يترك أي جهد في تجهيل الشعب الفلسطيني، وطمس تراثه الوطني، وأيضاً عمل على الحد من فرص التعليم وتقويضه (مصطفى السطري، ٢٠١١، ٣٤).

واقع التعليم العالي في فلسطين خلال الفترة ما بين نكبة عام ١٩٤٨ ونكسة عام ١٩٦٧:

تميز المجتمع الفلسطيني بأنه مجتمع فلاحي يعتمد على الزراعة للرزق وبعد نكبة ١٩٤٨، واغتصاب الأراضي الفلسطينية بما فيها الأراضي الزراعية، تهافت الفلسطينيون على التعليم العالي بمساعدة دول صديقة ودول شقيقة مما ساعدهم على عدم السقوط في هاوية التخلف، ومع اطباق الاحتلال الصهيوني على باقي الأراضي عام ١٩٦٧، مارس الاحتلال حصارا ثقافيا لقمع الفلسطينين عن طريق حرمانهم من الحركة ومتابعة التعليم (الحلاق، ١٩٨٥، ١٩).

بعد حرب عام ١٩٤٨ بين العرب والحركة الصهيونية الاستعمارية وتأسيس ما يسمى دولة اسرائيل، تشظت إدارة التعليم الفلسطيني متولّت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) مسؤولية تقدم خدمات التعليم الاعدادي لأبناء اللاجئين الفلسطينين في مخيمات اللجوء في الداخل والخارج، في حين هيمن الاحتلال على مناهج التعليم في الأراضي التي سيطر عليها، (نداء أبو عواد، ٢٠١٣، ٨٥).

لكن الطفرة في التعليم العالي لدى الفلسطينيين حصلت بعد النكبة عام ١٩٤٨، حيث شكل التعليم ملاذا تعويضيا لفقدان مصادر الرزق، والعمل بعد التشرد، وترافق ذلك مع احتياج دول الخليج للعمالة الماهرة ونصف الماهرة، مما دفع إلى استخدام التعليم العالي كوسيلة لتحقيق نوعين من الطلب على العمل الأول هو احتياجات مدارس انشأتها وكالة الغوث للاجئين، واحتياجات التعليم في شرقي الأردن والضفة الغربية، عدا عن احتياجات السوق الخليجي، وبالتالي فقد ولد التعليم العالي في فلسطين ما بعد النكبة كاستجابة لطلب السوق وخاصة في نفس مجال التعليم والحاجة إلى معلمين وموظفين حكوميين (باولو فريري، ١٩٨٠).

حاول بعض المفكرين العرب لفت الانتباه الى دور التعليم واهميته في مواجهة الاحتلال والاستقلال، مثال على ذلك طورت مصر نظامها التعليمي منذ بداية القرن العشرين مما حدا بالعديد من الباحثين الى تعزيز مركزية التعليم في المؤسسات الوطنية المصرية والاقطار العربية، لكنهم لم يولوا اهتماما كافيا للبعد القومي الا بعد تأسيس جامعة الدول العربية، لكن معظم محاولاتها شكلة وعاطفية ينقصها البعد العلمي (عبد اللطيف، ٢٠٠١، ٣٧).

مع ازدياد عدد الطلاب الفلسطينيين في مصر وسوريا ولبنان، تشكلت لديهم خبرات نضالية مما رفع من اهميتهم داخل المجتمع الفلسطيني، وتم اعتبارهم قيادة فعالة لتوجيه العمل الوطني، وآمن الطلاب الفلسطينين بالحركات القومية في سوريا والأردن ولبنان، وكان الشباب الفلسطيني مبادرا لحرب التحرير، وقد حافظ الطلاب الفلسطينيون في مصر وسوريا ولبنان على الشخصية الفلسطينية، وازدادت بذلك الحاجة لتشكيل نقابات طلابية خاصة بالطلبة الفلسطينين لتقديم المساعدة والإرشاد للطلاب الذين ازدادت معاناتهم بعد النكبة، وقد تم تأسيس الاتحاد العام للطلبة الفلسطينين عام ١٩٥٩ في مصر ليعمق الشعور بمسؤوليات الواقعة على الطلبة، وتحمل مسؤولياتهم تجاه قيادة المسيرة النظالية لتحرير فلسطين (بدران، ١٩٧٩، ١٧٠)

اتبع التعليم في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، نظامين مختلفين، نظام التعليم الأردني في الضفة الغربية على اعتبار أن هذا جزء لا يتجزأ عن المملكة الأردنية الهاشمية ونظام التعليم المصري في قطاع غزة على اعتبار أنه يخضع للحكم المصري، والنظامان يختلفان عن بعضهما البعض في المناهج والسلم التعليمي والأنظمة واللوائح، ولما كانت القدس جزءاً لا يتجزأ من هذه المعادلة، تميزت في ذلك الوقت عن غيرها من مدن فلسطين تقدماً وازدهاراً ثقافياً بصفتها قلب وجوهر فلسطين (منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥).

خلال الحكم الأردني للمدينة المقدسة والذي استمر ما بين ١٩٤٩ وحتى عام ١٩٦٧، فقد شجع التعليم الخاص وفتح مدارس خاصة جديدة، وظهرت مدارس تابعة لوكالة الغوث الدولية ضمت اللاجئين الفلسطينيين بالإضافة إلى المدارس الحكومية، حيث تم قبل حرب حزيران ١٩٧٦ بناء ٢٩ مدرسة رسمية حكومية في القدس وضواحيها، و٤٤ مدرسة أهلية ذات ملكية فردية أو تتبع مؤسسة أو جمعية خيرية وخاصة تتبع إدارتها للأوقاف المسيحية والأوقاف الإسلامية، كذلك ٩ مدارس لوكالة الغوث الدولية (منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥).

قامت سلطات الاحتلال في القدس الشريف وعلى مدى الأربعة عقود الماضية بانتهاج العديد من الممارسات، هدفت إلى فرض واقع جديد على الأرض، بهدم المنازل العربية ومصادرة الأرض وطرد سكانها خارج ما يسمى بحدود بلدية القدس، وعملت على الإخلال بالتوازن الديموغرافي لصالح اليهود، داخل حدود المدينة خاصة داخل أسوار القدس، وعملت على ضم المؤسسات الرسمية، وإصدار القوانين والتشريعات التي تكرس عملية التهدوي، وحاصرت المؤسسات العربية مجبرة إياها على نقل مكاتبها خارج القدس، وقطعت الطريق على قطاع التعليم والقطاع الصحي من التطور والتوسع أفقياً ورأسياً (منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥).

بفعل كل الظروف السابقة إضافة إلى عدم قدرة الطبقات الفقيرة من الشعب الفلسطيني على توفير كلفة التعليم العالي خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا إذا ارتبط ذلك بمنح إلى الدول الاشتراكية آنذاك أو إلى دول كان التعليم العالي فيها مجانياً مثل سوريا والعراق والجزائر، وهي أهم الدول التي كانت تستقبل طلاباً فلسطينيين بعد عام ١٩٦٧، بدت الحاجة ماسة إلى مؤسسات تعليم عالي تمنح درجة البكالوريوس على الأقل في الأراضي الفلسطينية، ويذكر عبد الجواد صالح إلى ان فعالية وطنية تداعت إلى ضرورة إنشاء جامعة على الأقل في الأراضي الفلسطينية، حيث لم يرتبط ذلك بالحاجة إلى التعليم فقط بل إلى الضرورات والحاجات لبلورة هوية وطنية فلسطينية من خلال الجامعات، ومواجهة بعض المشاريع نحو تأسيس كليات أو جامعات لها ولاؤها غير الفلسطينيين (باولو فريري، ١٩٨٠).

ترجع نشأة الجامعات الفلسطينية في الفترة الممتدة من ١٩٧٢-١٩٧٧، لتغطية احتياجات الفلسطينين من التعليم العالي، وبلغ عددها (٨) جامعات من القرن الماضي، ولعل انشاء هذه الجامعات في فترة قصيرة أدى إلى وجود أجواء بعيدة عن التخطيط والتنسيق بينها، ولاحتواء هذه السلبيات تأسس مجلس التعليم العالي الذي حدد أهدافه بالتنسيق بين مختلف المعاهد والجامعات القائمة، لكنه عجز عن تشكيل فلسفة واضحة في جميع الجامعات، ولم ينجح في سد الفجوة بين التعليم العالي والتعليم الإلزامي في المدراس، والمطلوب من مجلس التعليم العالي أن يحقق أكبر قدر من الانسجام وتوحيد السياسة العامة بين المعاهد والجامعات لتحقيق المصلحة الوطنية (صلاح، ١٩٩٤، ٩).

وفي عام ١٩٥٢م أنشئ معهد دار المعلمات الحكومي في رام الله (٢٠١٣)، وفي عام ١٩٥٣م، بدأت كلية بير زيت تدرس الصف الجامعي الأول بفرعيه العلمي والأدبي، وتبعه الصف الجامعي الثاني في عام ١٩٦١م، وأصبحت الكلية تؤهل الطلبة للانتقال إلى الصفوف العليا في كثير من جامعات الدول العربية.وافتتحت في غزة دار المعلمين الحكومية في عام ١٩٥٥م، وفي عام ١٩٦٠ افتتح معهد تدريب المعلمين التابع لوكالة الغوث في رام الله، تلاه مركز تدريب المعلمات التابع لوكالة الغوث في الطيرة عام ١٩٦١م، وفي عام ١٩٦٥م، تم افتتاح معهد النجاح الوطني لتدريب المعلمين (ماجد الفرا، ٢٠١٣، ١٠).

واقع التعليم العالي في فلسطين ما بين نكسة عام ١٩٦٧ وتوقع اتفاقية اوسلو عام ١٩٩٣:

يعاني التعليم العالي من سلبيات كانت قائمة قبل أوسلو واخرى مستجدة، مثل غياب الفلسفة التربوية للتعليم العالي في فلسطين، وضعف مستوى الرواتب والأجور، والأزمات المالية

التي تجتاح معظم الجامعات والتي تعيق تطور وسائل التدريس لديهم، والابتعاد عن البحث العلمي، وتعاني أيضاً من ضعف التنسيق بين المؤسسات المختلفة (هيئة التحرير، ٢٠١٢، ٢٩٣).

أن الفلسطينيين "من بين أفضل المتعلمين في عالم ما بعد الاستعمار ... بالنظر إلى الظروف الصعبة التي يعمل فيها نظام التعليم العالي الفلسطيني ". لسوء الحظ ، فإن هذا التوسع السريع ، على الرغم من ضرورة ، يهدد بجعل توفير التعليم الجيد في فلسطين. تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن قطاع التعليم العالي الفلسطيني في هذه الأيام في حاجة ماسة إلى مزيد من الاهتمام حتى لا يخسر مكاسب الأمس(Koni, & Ibrahim, 2013, 36) .

للتعليم العالي في فلسطين تجارب غنية وصعبة. بسبب دوافع الفلسطينيين وحماسهم لمشاركة خبراتهم مع الآخرين والتعلم منهم. ولأن فلسطين ليست دولة مستقلة بعد. في الواقع ، يعتبر الفلسطينيون أن التعليم العالي هو الثروة الرئيسية لفلسطين في غياب الموارد الطبيعية الأخرى ، ويلعب دورًا حيويًا في تطوير الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للشعب الفلسطيني(Saffarini, 2010, 1) .

عشية حرب حزيران ١٩٦٧، تمكنت دولة الاحتلال الصهيوني من احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسقطت القدس وتم ضمها إلى الكيان الصهيوني بقانون خاص، وبدأت مسيرة انتهاك حقوق المقدسيين وعلى رأسها حقهم في التعليم، وتطبيق سياسات إسرائيلية تجاه القدس المحتلة بهدف تهويد المدينة وأسرلتها وتوطين اليهود فيها وعزلها عن باقي الجسم الفلسطيني، وبدأ التعامل مع المقدسيين على أنهم يملكون حق الإقامة فقط في مدينة القدس ولا يملكون حق المواطنة، مع كل ما يترتب على هذا الوضع من انتهاك لحقوق المقدسيين في مدينتهم كمواطنين لهم حق المواطنة لا الإقامة فقط (منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٥)، وقد مر التعليم في القدس بمراحل ثلاث تميزت الأولى منها بتطبيق المناهج الإسرائيلية الرسمية استناداً إلى قرار ضم القدس بعد احتلالها وذلك ما بين ١٩٦٧-١٩٧١ في صفوف المرحلة الثانوية وفي صفوف جميع المراحل الدراسية، ثم تم تطبيق المناهج الموحدة خلال الفترة ما بين العاملين ١٩٧١-١٩٧٣ وهي عبارة عن حصص استكمالية يدرس بها الطالب أجزاء من المنهاج الأردني إلى جانب المنهاج الإسرائيلي، وتم تطبيق المنهاج الأردني في العام ١٩٧٣/١٩٧٤ في المرحلة الثانوية بدون وجود منهاج إسرائيلي حيث كان يخير الطالب بين دراسته للمنهاج الأردني أو منهاج البجروت الاسرائيلي، وطبق المنهاج الأردني في المرحلة الإعدادية عام ١٩٧٨/١٩٧٩ وفي المرحلة الابتدائية في العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١ (زاهر، ٢٠١٦، ٥٧٠)، وعليه فقد طبقت

المناهج الأردنية في صفوف جميع المراحل وإلى جانبها تدريس اللغة العبرية ومدنيات إسرائيل، وبهذا تم تطبيق المنهاج العربي الأردني بالكامل نتيجة لفشل سياسة الاحتلال بالسيطرة على قطاع التعليم وتهويده وذلك أمام إصرار ومقاومة المقدسيين ومقاطعتهم للمدارس الرسمية التي تسيطر عليها سلطات الاحتلال (ياغي، ١٩٧٩، ٣٧٦).

يقع على عاتق دولة الاحتلال وفقا للقانون الدولي الالتزامات القانونية تضمن التمتع بالحق في التعليم في الأراضي التي تحتلها، وفي هذا الاطار يقع عليها مسؤولية حسن تشغيل المنشآت المخصصة للتعليم، ولهذا على دولة الاحتلال ليس فقط تجنب القيام بأي من أعمال الاعتداء أو التعرض السلبي لهذه المؤسسات، وإنما من واجب دولة الاحتلال أن تعمل على تغطية وتأمين متطلبات حسن تشغيل وعمل هذه المؤسسات سواء كان ذلك على صعيد تغطية متطلبات واحتياجات هذه المؤسسات من الكادر البشري أو كان ذلك على صعيد تأمين تزويد هذه المؤسسات بما قد تحتاجه من الوسائل والمعدات والأدوات وغيرها من الجوانب المادية التي يقتضيه حسن قيام هذه المؤسسات بتنفيذ أعمالها (علاء، ٢٠١٦، ٦).

كما ويلزم القانون الدولي دولة الاحتلال بوضع واتخاذ الإجراءات الضرورية لتأمين إعالة وتعليم الأطفال الذين تيتموا أو افترقوا عن والديهم بسبب الحرب، حيث تقتضي مسؤوليات دولة الاحتلال بمقتضى القانون الدولي الإنسان تحمل المحتل لعبء ومسؤولية كفالة تعليم الايتام وغيرهم من الأطفال الذين اضطرتهم ظروف الحرب والاحتلال الحربي إلى العيش بعيداً عن أسرهم ووالديهم، كما أن هناك مسؤولية تقع على دولة الاحتلال بكفالة حق المعتقلين من الاطفال في مواصلة مسيرتهم التعليمية (فتيحة، ٢٠٠٩، ٥٧٨).

مارس الاستعمار سياسات قمعية ضد المؤسسات التعليمية، وطلبتها وكادرها التعليمي، مستخدماً قوته العسكرية والسياسية والقانونية، فأغلق المؤسسات التعليمية لفترات عديدة، واعتقل الآلاف من الطلبة والمدرسين المقاومين للاستعمار وسياساته، وفي إطار المقاومة الفلسطينية للهيمنة الصهيونية تحملت منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية تأسيس ودعم مؤسسات التعليم العامة، وبخاصة التعليم ما قبل المدرسي والتعليم الجامعي، حيث وفرت تعليماً شبه مجاني في فترة الثمانينات (وزارة التعليم العالي الفلسطينية، ٢٠١٠).

قام الاحتلال الصهيوين بعد حرب ١٩٦٧ على منع استعمال ٧٨ كتابا في مدارس الضفة الغربية ، وقامت بمنع وتعديل الكتب الدراسية في قطاع غزة التي كانت تحت نظام التعليم المصري، وقام الاحتلال الصهيوني بفرض اللغة العبرية كلغة ثانية في مدارس قطاع غزة بدلا

من اللغة الفرنسية، إضافة الى تعديل وحذف كل ما يتعلق بتاريخ القضية الفلسطينية، وجغرافية فلسطين، وكل ما يتعلق بالمجتمع الفلسطيني وآدابه وقيمه (التميمي، ١٩٩٠، ٢٥).

عملت دول مجلس التعاون الخليجي على زيادة التمويل الجامعي والتواصل الدولي خلال الثمانينات من القرن الماضي. على مدى السنوات الخمس الماضية ، أنفقت دول مجلس التعاون الخليجي ما لا يقل عن ٥٠ مليار دولار على التعليم العالي . وهي تعكس اتجاهين رئيسيين: الأول ، النمو السريع للتعليم العالي في مجلس التعاون الخليجي خلال العقد الماضي ؛ وثانيًا ، بروز الخليج العربي كممثل أكاديمي ثقيل في المنطقة(Romani, 2009, 2) لا شك أن نشات التعليم العالي الحالية في الخليج تبشر بتغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية دراماتيكية في جميع أنحاء الشرق الأوسط.. يُظهر هذا الموجز الخاص بالشرق الأوسط أن أكثر المشاريع الموجهة نحو السوق هي وحدها المعرضة لظروف اقتصادية دولية: في حين أن العديد من المشاريع في دبي مهددة بالتأكيد ، فإن المشاريع ذات الاستثمارات الحكومية الأعلى تواجه مخاطر أقل. يبقى السؤال على المدى الطويل هو ما إذا كانت الثورة الأكاديمية التي تم توثيقها ستعمل كعامل ديمقراطي يساهم في تطور وتنمية الشرق الاوسط(Romani, 2009, 6) .

إن التحولات التي مرت بها الجامعات الفلسطينية على مستوى البنية المؤسسة لا يمكن قرائتها إلا ضمن التقاطعات بين ثلاثية السياسة، المعرفة، والاقتصاد، حيث تمثل السياسة مدى تدخل الدولة أو السلطة السياسية في الجامعات وذلك من خلال السياسات المتعلقة بالإنفاق الحكومي على التعليم العالي، علماً أن سياسات الدولة بشكل عام هي التي قد تعيد صياغة التعليم العالي (باولو فريري، ١٩٨٠) ، أما المعرفة فتنصب في سياسات الإنفاق على البحوث العلمية وتوجهاتها، أي يرتبط بالسياسات الداخلية للجامعة أو المؤسسة الأكاديمية، وعلاقات القوة التي تحكم هذا القطاع، والتي تحكم أهداف الإنتاج المعرفي، المعرفة لذاتها أم لخدمة المجتمع، أما الاقتصاد فيدرس علاقة الجامعة بالسياق العالمي وتوجهاتها للاندماج في المجتمع المعرفي العالمي، وإصلاحاتها الداخلية على المستوى المؤسسي والتعليمي جراء ضغوط قوانين السوق، ومدى تماشيها مع هذه القوانين (مهند مصطفى، ٢٠١٤، ٢٢).

في الحالة الفلسطينية اللاحقة (بعد السبعينيات) ، تم حث الجامعات على تأمين بقاء الأمة وشعبها عن طريق التعلم العالي. ومن هنا كان هاجس الفلسطينيين بالتعليم ، بديلاً لرأس المال المفقود. لكن وفي وقت مبكر من السبعينيات ، لم ينجح نموذج "التطور العلمي" هذا ، ولم يكن قادرًا على كبح البطالة الضخمة للخريجين أو تأمين الاقتصادات الوطنية(Romani, 2009, 3)

بعد الاحتلال الاسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية في عام ١٩٦٧ تعقدت الأمور في وجه الطلبة الفلسطينين الراغبين في الالتحاق بالجامعات بسبب قيود السفر التي وضعتها اسرائيل أمامهم، ومحدودية فرص الدراسة في الجامعات العربية وارتفاع تكاليف الدراسة في الخارج، مما أدى الى القيام بالعديد من المبادرات الوطنية لتأسيس جامعات ومعاهد محلية تسهل على الفلسطينين اتمام تحصيلهم العلمي (عطاري، ١٩٨٤، ٢٨)، ففي عام ١٩٧١ أنشئت كلية الشريعة في الخليل والتي تحولت لجامعة الخليل في عام ١٩٨٠، وفي العام ١٩٧٢ ، تم تحويل كلية بيرزيت إلى جامعة، وفي عام ١٩٧٣م أسست جامعة بيت لحم، وفي عام ١٩٧٧م، تم تحويل كلية النجاح في نابلس إلى جامعة النجاح الوطنية، كما أنشئت كلية العلوم والتكنولوجيا في أبو ديس، وفي عام 1978م، أسست الجامعة الاسلامية بغزة، وكلية الدعوة وأصول الدين في القدس، وكلية التمريض العربية في البيرة، وكلية الخليل الفنية الهندسية (البولتكنيك) في الخليل، وفي عام 1991 أسست جامعة الأزهر في غزة (ماجد الفرا، ٢٠١٣، ١١).

حالَ عدم وجود فلسفة تربوية للتعليم العالي دون تحديد شكل ومضمون منظومة التعليم العالي، وذلك بالترافق مع ضبابية الرؤية وعدم وجود استراتيجية وطنية. وانعكس ذلك، بدوره، على عدم وضوح ماهية التعليم العالي الذي تطمح إليه المنظومة التعليمية، علاوة على غياب هوية التعليم العالي، وعدم تحديد نوع هذا التعليم الذي تسعى المنظومة التعليمية لترسيخه :هل تسعى لجامعات بحثية أم تعليمية، مفتوحة أم نظامية، حكومية أم خاصة؟ ربما يكون أحد الأسباب وراء ذلك، تجميد أعمال مجلس التعليم العالي الذي تأسس عام ١٩٧٧ من رؤساء الجامعات، وتجمد عمله عقب إنشاء وزارة التربية والتعليم العالي عام١٩٩٤)، الأمر الذي أفقد المنظومة التعليمية وعاء إدارياً فاعلًا وقادراً على وضع أهداف واقعية، وضمان التنسيق بين الجامعات حول الرؤى والاستراتيجيات الممكن تطبيقها (أشرف بدر وآخرون، ٢٠١٦، ٤).

تعاني مؤسسات التعليم العالي في فلسطين من العديد من التحديات ومن أهمها التحديات المالية وكيفية ردم الفجوة بين الجانب العملي والنظري في الجامعات لتلبية احتياجات سوق العمل ومتابعة التطورات العالمية على صعيد تطويع التكنولوجيا ومواكبة التطورات على صعيد البرامج والمشاركة الفاعلة في البحث العلمي. ومن أهم التحديات كذلك تطوير الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي وبخاصة الجامعات لما له من دور مهم في قيادة التغيير والتطوير فيها (ماجد الفرا، ٢٠١٣، ٤).

وتميزت فترة السبيعينات وآوال الثمانينات بغياب السلطة الفلسطينية المحلية التي تمثل المجتمع في مجال التعليم العالي، وغياب التنسيق بين المؤسسات وغياب التخطيط الوطني واحد اكبر المشاكل هو الاعتماد على الدعم الخارجي واهمال دور المؤسسات الفلسطينية في تحقيق الاستقلالية بكافة اشكالها (الحلاق، ١٩٨٥، ٢٢)، حيث كانت الجامعات الفلسطينية خلال الجزء الأخير من السبعينيات وخلال الثمانينيات هي الموقع الرئيسي لتشكيل كادر من النشطاء السياسيين الذين كانوا في فترات مهمة في طليعة المقاومة الوطنية للاحتلال. وبينما يتم أيضًا توظيف وبناء هذه الكوادر في مؤسسات أخرى مثل المدارس الثانوية والنقابات العمالية والمنظمات النسائية ، كانت الجامعات إلى حد بعيد الوسيلة الأكثر تمكينًا لبلورة مجموعة مسيسة من النشطاء . (Taraki, 2000, 18)

تأسست الجامعات الفلسطينية في العقود الثلاثة الماضية ، كان أولها جامعة بير زيت. تم إحراز تقدم كبير في التطوير التعليمي على مستوى التعليم العالي مع ، في الوقت الحاضر ، ثماني جامعات وأربع كليات مع أكثر من ٣٧٠٠٠ طالب مسجلين. ينظر الفلسطينيون إلى الجامعات الفلسطينية قبل كل شيء على أنها مراكز للنضال السياسي والمقاومة الوطنية. كونها مؤسسات مستقلة وتتمتع بدرجة أكبر من الاستقلالية عن المدارس من حيث البرامج الأكاديمية واختيار الموظفين ، لعبت الجامعات الفلسطينية دورًا رائدًا في المقاومة وبناء الدولة. وإدراكا لهذا الدور ، قامت السلطات الإسرائيلية بتنفيذ الإجراءات التالية ضد الجامعات: • الحد من توسيع المباني والمرافق. • تقييد وصول الطلاب إلى مواد المكتبة (مطلوب تصاريح خاصة لاستيراد ٥٨ كتابًا جديدًا(Assaf, 1997, 57)

لقد تم إنشاء الجامعات الفلسطينية باعتبارها فخر وفرح للشعب الفلسطيني. إن إنشاء جامعات في الضفة الغربية وغزة يعني أنه لم يعد على الفلسطينيين السفر للخارج للحصول على التعليم العالي. يمكن لكل جيل جديد تحسين معارفهم ومهاراتهم بخلاف تلك التي يمتلكها آباؤهم لإعطاء شعور جديد بالأمل للمستقبل ، على الرغم من أن الجامعات لا يمكن أن تتوقع المساهمة في التنمية الاقتصادية بنفس الطريقة التي تعمل بها المؤسسات الأخرى حول العالم. كانت الجامعات الفلسطينية تعني أن فلسطين كانت تستثمر في الفلسطينيين ، وهذا يمثل انفراجًا واضحًا يتم الاحتفال به في جميع أنحاء المجتمع الفلسطينيون(Alfoqahaa, 2015, 26)

على الرغم من العوائق الكبيرة التي واجهها التعليم العالي على مدى ثلاثة عقود ، فقد ساعد التعليم العالي الفلسطيني على تلبية الطلب المتزايد على التعليم ، مما وفر إمكانية الوصول

في الضفة الغربية / غزة لأولئك الذين حرموا قسراً من فرصة الدراسة في الخارج (Kuhail, & Hauptman, 2001, 22)، وكان من الضروري الإكثار من المعاهد التعليمية العليا لما له من فوائد متعددة، مثل تعويض اغلاق المؤسسات الفلسطينية من قبل الاحتلال الصهيوني، وتوفير فرص للعديد من الفلسطينيين للتعليم، والحد من المنافسات الضارة، وتعميق الشعور بالمساواة بين الأقليات في المجتمع الفلسطيني (عمر، ١٩٨٥، ٤١).

هناك بعض الدلائل على افتقار مؤسسات التعليم العالي الحالية القدرة على القيام بواجبها مثل عدم وجود برامج أو كليات او نشاطات داخل مؤسسات التعليم العالي تهتم بالنشاطات الزراعية الحيوانية الذي يهتم بعمل حيواني انتاجي، باستثناء كلية خضوري الزراعية، وبالرغم من توفر اشعة الشمس في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يوجد أي كلية أو قسم له علاقة بالطاقة الشمسية، ولا يتوفر في مؤسسات التعليم العالي تهتم بالمعارف المتعلقة بوسائل الاعلام والصحافة ووسائل الاتصال، وتفتقر كليات المجتمع المتوسطة إلى المهن التجارية التي لا تحتاج إلى معدات علمية وتجهيزات فنية ذات تكلفة عالية باستثناء معهد للعلوم الهندسية التقنية في الخليل (صلاح، ١٩٩٤، ١١).

تعرضت الجامعات الفلسطينية للاغلاق خلال الانتفاضة الشعبية الأولى من قبل ما يسمى في ذلك الوقت بالإدارة المدنية، وبالرغم من الظروف القاسية وتشديد الحصار على الجامعات الفلسطينية استمرت باعطاء الدورات التعويضية للطلبة لا سيما الطلاب الذين كانوا على أبواب التخرج، وتعرض العديد من الطلبة للسجن والملاحقة، وكذلك التنكيل بالهيئة التدريسية بالجامعات، وكذلك استشهاد اعداد كبيرة من الطلبة الفلسطينيين (قسم الدراسات والأبحاث مكتب غزة، ١٩٩١، ٥٦).

التحق عدد كبير من طلاب قطاع غزة بالجامعات الفلسيطية في الضفة الغربية على ضوء منعهم من التعليم في الجامعات المصرية، وذلك بسبب توقيع معاهدة كامب ديفيد، ومقتل يوسف السباعي، وبعد عام ١٩٨٢ ومع تحسن العلاقات المصرية الفلسطينية سمحت مصر فقط لخمسين طالب للدراسة في الجامعات المصرية (قسم الدراسات والأبحاث مكتب غزة، ١٩٩١، ٥٧).

من هنا، نجد أنّ الاحتلال عمل بشكل متواصل على خلق بيية غير مواتية لتطور قطاع التعليم عبر الحصار وعرقلة المسيرة التعليمية، سواء بوضع الحواجز لمنع الطلبة من الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم، أو عبر الاعتقالات المتكررة للطلبة الناشطين والأساتذة الجامعيين، علاوة على اقتحام مباني الجامعات واغلاقها، بالإضافة إلى منع استقدام أساتذة وخبراء جامعيين

من خارج فلسطين لرفد قطاع التعليم. كما عمد الاحتلال إلى التدخل في برامج ومحتوى الجامعات بحجة أنها مواد ونشاطات "تحريضية" (أشرف بدر وآخرون، ٢٠١٦، ٧).

واقع التعليم العالي في فلسطين ما بعد اتفاقية أوسلو:

في إثر توقيع اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، نقلت صلاحيات إدارة وتمويل قطاع التعليم الى السلطة الفلسطينية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء المؤسسات التعليمية في القدس الخاضعة للسيطرة الاستعمارية المباشرة، وباتت السلطة الفلسطينية تشرف على نحو غير مباشر على المؤسسات التعليمية الخاصة وتلك التي تديرها الأونروا. عموماً، طرأ تحسن كبير على بعض المؤشرات الكمية التعليمية من ارتفاع في نسب الالتحاق بالتعليم بكل مراحله، والتحسن في بنيته التحتية، وتقليص فجوة النوع الاجتماعي مقارنة بالفترة السابقة، غير أن التحسن في المؤشرات الكمية لا يعني بالضرورة تطور نوعية التعليم وجودته، أو المعرفة المنتجة ومدى العدالة الاجتماعية في الوصول إليه والحصول عليه (نداء أبو عواد، ٢٠١٣، ٨٦).

يجب الاسراع في الاصلاحات السياسية بسبب ما خلفته اوسلو حيث اخذت طابع المركزية والاعتباطية والفردية في الحكم والتركيز الاعتماد على المصالح النخبوية والفئوية الضيقة بدءاً من الاهتمام بالمصالح الوطنية العامة، وترجع أهم عقبات الاصلاح السياسي في فلسطين والمعيقات الواقفة في وجه حركات الاصلاح في الفترة الممتدة من ١٩٩٤ ولغاية ٢٠٠٦، إلى سيطرة الحزب والتنظيم السياسي الواحد على مقاليد الامور التشريعية والتنفيذية وعدم الفصل في مصالح النخبة السياسية الحاكمة والمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني (يوسف، ٢٠٠٩، ٢٠٨).

تشكلت مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية التشريعية والقضائية والتنفيذية كنتاج لعملية السلام الجارية التي انطلقت من مؤتمر مدريد في تشرين الأول عام ١٩٩١، واتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت والتي عرفت باتفاقية أوسلو في ١٩٩٣/٩/١٣، والتي وقعت بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية. وما تمخض عنها من نقل الصلاحيات المدنية من الحكم العسكري الصهيوني إلى السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال التعليم والصحة والثقافة والخدمات الاجتماعية والسياحة والضرائب وغيرها (عطاري، ١٩٨٤، ٢٩)، وقد تشكلت الوزارات المتخصصة من بينها وزاره التربية والتعليم العالي في آب ١٩٩٤ بعد توقيع اتفاقية غزة – أريحا اولاً، وبعد انسحاب قوات الاحتلال من المدن الرئيسية في الضفة

الغربية وقطاع غزة وفي عام ١٩٩٦ أنيطت صلاحيات التعليم العالي إلى وزاره جديده باسم وزاره التعليم العالي وسميت فيما بعد باسم وزارة التربية والتعليم (سونيا شحادة، ٢٠١٨، ١٤٧).

في آب من العام ١٩٩٤، انتقلت الصلاحيات الخاصة بالنظام التعليمي في الأراضي الفلسطينية من أيدي السلطة المحتلة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، ولأول مرة في تاريخ النظام التعليمي، يصبح النظام التعليمي في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إشراف سلطة وطنية (ابتسام أبو دحو، ١٩٩٧، ٥)، ومن الجدير ذكره أن مهمة وزارة التربية والتعليم، والمتمثلة في توفير الخدمات التعليمية للفلسطينيين محفوفة بصعاب وعقبات عديدة، تتمثل أبرز هذه العقبات والتي ثبطت الجهود التنموية وجودة الخدمات التعليمية، في العوامل السياسية العديدة التي سادت على مدار عقود عديدة من السيطرة الاجنبية، وقد انبثقت العقبة الرئيسية عن غياب حكومة وطنية أصيلة تأخذ على عاتقها مهمة تطوير رؤى تساهم في تعزيز خدمة النظام التعليمي للفلسطينيين، وقد أدى غياب السيادة الوطنية جنباً إلى جنب مع غياب آلية وطنية (حكومية) إلى ظهور مشاكل كبيرة أمام وزارة التربية والتعليم في أداء مهامها المتمثلة في استعادة جودة النظام وملائمته وإعداده لدخول القرن الحادي والعشرين، حتى أصبحت هذه المهام غاية في الاستثنائية الصعوبة (زاهر، ٢٠١٦، ٥٧٨).

تسعى الحكومة الفلسطينية كغيرها من الحكومات في العالم العربي للسيطرة على قطاع التعليم رغبة ورهبة، رغبة في ترويج مواقفها السياسية وتحقيق عوايد اقتصادية من خلال الاستثمار العقاري في قطاع التعليم أو توظيف المزيد من طالبي العمل، بالإضافة إلى رهبتها من تحول الجامعات لبؤر ساخنة تطالب بالتغيير، وهذا ما دفعها لمحاولة التغلغل والسيطرة على قطاع التعليم العالي بواسطة أدوات عدة، على رأسها التحكم بالتمويل، وتعيين رؤساء الجامعات ومجالس الأمناء، علاوة على سن قوانين وتشريعات هدفها إحكام قبضة السلطة التنفيذية على قطاع التعليم العالي (زاهر، ٢٠١٦، ٥٧٨).

كان تأميم الجامعات بحقيقة أنها كانت مدعومة من الصناديق الوطنية العامة (من خلال المجلس الفلسطيني للتعليم العالي) وكانت جزءًا من المشروع الوطني. على هذا النحو ، كان من المتوقع من إداراتهم السماح بالحرية الكاملة للنشاط السياسي ومواءمة مؤسساتهم مع الحركة الوطنية. في حين تم تصور النشاط السياسي إلى حد كبير على أنه مقاومة وطنية مناهضة للاحتلال ، كان هناك في نفس الوقت تركيز متزايد من الطلاب على السياسات الجامعية الداخلية ، والتي تتجسد في أنشطة مثل حملة "تعريب" المناهج الدراسية والنضال من أجل تمثيل الطلاب

في الهيئات الجامعية. نجحت مجالس الطلاب المنتخبة في انتزاع درجة كبيرة من السلطة والاعتراف بشرعية تلك السلطة من إدارات الجامعة وأصبحت قوة قوية في الحياة الجامعية . (Taraki, 2000, 18)

لكن الضغوط الديموغرافية والمالية التي طال أمدها ، إلى جانب الأولويات غير المحددة بشكل كاف والمشاكل الاقتصادية والسياسية المزمنة التي تفاقمت بسبب الاضطرابات التي حدثت في الشارع الفلسطيني، أدت إلى ضرورة اصلاح النظام التعليم العالي. واعترافاً بهذه الحقائق ، قررت وزارة التعليم العالي التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية تطوير استراتيجية تمويل لغرض إنشاء نظام تعليم عالٍ أكثر فاعلية (Kuhail, & Hauptman, 2001, 22)

وحيث إن مؤسسات التعليم العالي في فلسطين تمر الآن بمرحلة دقيقة في تاريخها، أو تطورها، أو محاولتها التحدي للاستمرار في مسيرتها، وهي ما تزال تحت بطش الجلاد الإسرائيلي، فإن الضرورة تقتضي العمل الجاد على الإقلاع نحو مرحلة جديدة تتطلب نوعية مختلفة ومتميزة من الأداء والسياسة والإدارة والمهارة والتعليم والمنهج حتى يتسنى لها القيام على الدور المتوخى من وجودها، استجابة للرؤى الجديدة الذي ينبغي للواقع الفلسطيني الجديد أن يتساير معها، بل وأن يعانقها .(أيوب عثمان، ٢٠٢٠).

يؤدي استمرار الهيمنة الاستعمارية الاسرائيلية والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية والفلسطينيين، وافتقار السلطة الفلسطينية لمقومات الاستقلال والسيادة، إلى خضوعها لاشتراطات الممولين بمن فيهم أدوات العولمة من مؤسسات دولية، وبالنتيجة تعزز تأثير السياسات الليبرالية الجديدة. كاحتجاز الكيان الاسرائيلي، على سبيل المثال للضرائب الفلسطينية، وهو ما أسهم في تفاقم العجز المالي للسلطة التي عملت بدورها على حل ازماتها الاقتصادية والمالية المتأصلة في بنيتها المشوهة على حساب الطبقة العاملة والفقراء، من خلال فرض الضرائب المرتفعة، وتقليص مخصصات قطاع الخدمات بما فيها التعليم (نداء أبو عواد، ٢٠١٣، ٨٧).

يعتبر التعليم من أهم القطاعات في المجتمع، حيث يوجد اهتمام كبير من قبل الحكومة به، إذ أنه يمثل الاستثمار الحقيقي في المستقبل، فهو يعكس مدى التقدم لدى أفراد الشعب سواء على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي (خالد عبد الجليل دويكات، ٢٠٠٩، ٢١)، حيث نشأت مؤسسات التعليم العالي في ظل الإحتلال الاسرائيلي وبمبادرات محلية وطنية، ونمت وتطورت بسرعة حتى بلغ عدد هذه المؤسسات المعتمدة والمرخصة على الأرض الفلسطينية عام ٢٠١٦

الى (٥٢) مؤسسة تعليم عالي، يوجد منها في الضفة الغربية (٣٣) مؤسسة متنوعة بين (٩) جامعات (اثنتان حكومية وستة عامة وواحدة خاصة) ، و(١٣) كلية جامعية (أربعة حكومية ، ستة خاصة، اثنتلا عامة، وواحدة تحت اشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين)، و(١١) كلية مجتمع متوسطة (واحدة حكومية، ستة عامة، وثلاثة خاصة، وواحدة تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين). وأما في قطاع غزة فيوجد (١٨) مؤسسة متنوعة بين (٥) جامعات (واحدة حكومية واثنتان عامتان واثنتان خاصتان)، و(٦) كليات جامعية (أربعة حكومية وواحدة خاصة، وواحدة عامة)، و(٧) كليات مجتمع متوسطة (ثلاثة عامة، وواحدة حكومية، واثنتان خاصتان، وواحدة تحت إشراف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين). وفي مجال التعليم المفتوح يوجد جامعة واحدة تتوزع مراكزها بين الضفة وغزة بواقع (٢٢) مركزاً، (١٧) مركز في الضفة و(٥) مراكز في غزة (صعابنة، ٢٠١٨، ١٦٩).

والناظر في الواقع الإحصائي لهذه المؤسسة يجد أن عددها كبيرٌ نظراً للظروف التي نشأت فيها هذه المؤسسة والتي هدفت الى توفير فرص الالتحاق للشباب الفلسطيني بالتعليم العالي وذلك للحد من هجرته للخارج في ظل غياب سلطة وحكومية وطنية ووجود احتلال. وهذه المؤسسات تتفاوت في حجمها وقدرتها الاستيعابية، وتمنح شهادات بمستويات وتخصصات مختلفة (محمد صعابنة، ٢٠١٨، ١٦٩)، لكن لا بد من الإشارة إلى أن عدد الجامعات وكثرتها في المحافظات الفلسطينية لا يقود إلى تحسين نوعية الطلبة ونوعية التدريس ونوعية الأساتذة (هيئة التحرير، ٢٠١٢، ٢٩٧).

وبالنظر إلى السكان ومعدل الالتحاق الذي كان أكثر من ٢٥,٨٪ للفئة العمرية ١٨-٢٤ سنة ، فإن هذه النسبة مرتفعة نسبياً فيما يتعلق بالمعايير الدولية. لخدمة هذا العدد المتزايد من الطلاب في مؤسسات التعليم العالي ، هناك ما يقرب من ١٥،٦٠١ موظف يعملون في هذه المؤسسات. في الواقع ، العدد المتزايد من الطلاب ليس التحدي الوحيد للتعليم العالي في فلسطين عند النظر في العديد من التحديات الأخرى مثل الوصول إلى التعليم العالي ، والأثرية ، والجودة ، والأهمية ، وتدهور رأس المال الفكري ، وتدريب الموظفين ، وتطوير وتسويق التعليم العالي . (Teir, & Zhang, 2016, 66)

في الوقت الذي يخصص فيه الكيان الصهيوني ما يقارب ١٨ بالمائة من موازنته للتعليم العالي وتشجيع البحث العلمي، فإن الإنفاق الحكومي على التعليم العالي لم يتجاوز ٠,٥ بالمائة من ميزانية السلطة الفلسطينية. علاوة على ذلك، تتقاعس السلطة عن دفع هذه المخصصات لدى

دخولها في أي أزمة مالية، مع العلم بأن التعليم العالي لا يزال يحظى بدعم الدولة المباشر أو غير المباشر، حتى في أعتى الدول المعتنقة والمروجة لسياسات الليبرالية الجديدة (نداء أبو عواد، ٢٠١٣، ٨٨).

غير أن خطط التنمية الفلسطينية لم تتطرق أصلاً لتطوير التعليم العالي (نداء أبو عواد، ٢٠١٣، ٨٧) هذه الفقرة أصلا من بحث رامي سلامة (٢٠١١): تسليع التعليم العالي في سوق محاصر، المرصد التربوي، مركز بيسان والإنماء، رام الله، العدد٤. حيث يعتبر معدل الإنفاق لكل طالب في التعليم العالي الفلسطيني – أقل من ١٠٠٠ دولار لكل طالب وهو منخفض بالمعايير الدولية ، في حين أن الرسوم الدراسية كنسبة مئوية من التكاليف المتكررة للجامعة وكنسبة من إجمالي إيراداتهم – ٦٨ و ٨٦ في المائة ، على التوالي ، في عام ١٩٩٩ – مرتفعة للغاية. وفي الوقت نفسه ، فإن الإنفاق العام على التعليم العالي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (٢ في المائة) ، من الميزانية الإجمالية للسلطة الوطنية الفلسطينية (٠,٦ في المائة) ، وميزانية السلطة الوطنية المخصصة للتعليم (٣ في المائة) منخفضة للغاية بالمعايير الدولية (Kuhail, & Hauptman, 2001, 23)

لذلك لم يكن التعليم العالي الفلسطيني قادرًا على خدمة التنمية الاقتصادية مثل العديد من المؤسسات الأخرى. ومع ذلك ، في الأراضي الفلسطينية ، لا يتم دعم قطاع التعليم العالي ليلعب الدور الذي يجب أن يقوم به في تعزيز التنمية. لا تزال الجامعات الفلسطينية على حافة اقتصاد المعرفة العالمي ، نادراً ما تشارك الجامعات الفلسطينية في بناء ثقافة غنية ، محفوظة في دراسات تذكر فلسطين بتقاليدها العزيزة في التعلم. في كثير من الأحيان لم يكن من الممكن دفع رواتب الأكاديميين في مثل هذه الظروف الصعبة ، ومع ذلك واصلت الجامعات عملها ، مما يشير إلى التزام قو بالتعلم والمعرفة في المجتمع الفلسطيني(Alfoqahaa, 2015, 26)

تؤكد المراجعة النقدية لبعض وثائق السلطة الفلسطينية في وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، أن السلطة الفلسطينية تسير باتجاه تعزيز السياسات الليبرالية الجديدة في القطاع التعليمي تحت تأثير وضغط المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة والمتضافرة أصلاً مع توجهات ومصالح القوى الليبرالية المهيمنة في السلطة الفلسطينية، دون الاخذ بعين الاعتبار خصوصية الحالة الفلسطينية المستعمرة (نداء أبو عواد، ٢٠١٣، ٨٧)، ما قج يؤدي إلى فشل من شأنه أن يحرم فرص التعليم لآلاف الفلسطينيين كل عام ويضعف بشدة آفاق النمو الاقتصادي والاستقرار

في السلطة الوطنية الفلسطينية ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ويقلل الفرص للالتخاق بالتعليم العالي للفلسطينيين (Kuhail, & Hauptman, 2001, 23)

تنظر وزارة التعليم العالي إلى التعليم كسلعة للتداول في السوق، حيث تؤكد أهمية مرونة نظام التعليم العالي ليكون قادراً على التكيف ليس فقط مع متطلبات السوق المحلية بل أيضاً مع متطلبات السوق الاقليمية والعالمية، ومع أنها تفترض أن التعليم متاح للجميع لكنها لم تحدد سبل توفيره للفقراء والمهمشين في ظل هدف تعدد مصادر تمويله الذي يعفي الحكومة من المسؤولية الحصرية في تمويله، ويتطلب إشراك القطاع الخاص في تقديمه، كما يتيح الفرصة للجهات الاجنبية للاستثمار فيه دون قيود (ثابت، ٢٠٠٨، ٢٢٤).

ولفحص مدى الاندماج في سياسات النيولبرالية في السياق الفلسطيني، وماهية هذه السياسات وآثارها في قطاع التعليم والمستفيدين منه، لا بد من دراسة ذلك بارتباطه بواقع المجتمع وخصائصه وظروفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية، فقد اتسم التعليم الفلسطيني تاريخياً بتعدد جهات إدارته وبغياب الرؤية التعليمية الوطنية والتنموية، وساهم خضوع فلسطين الطويل لهيمنة القوى الاستعمارية المختلفة، وغياب سلطة سياسية معنية بتطوير التعليم العام في بداية القرن الماضي. في تفعيل دور البعثات التبشيرية الدينية في تأسيس التعليم الخاص (نداء أبو عواد، ٢٠١٣، ٨٥).

حددت وزارة التعليم العالي مهامها الرئيسية للنهوض بالبحث العلمي والتعليم العالي من خلال تحسين صورة التعليم العالي وتطوير الأجهزة الادارية داخل مؤسسات التعليم العالي ودعم التفاعل بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي والتركيز على البعد التطبيقي للتعليم العالي والاهتمام بالبحث العلمي كمهمة رئيسية للتعليم العالي (هيئة التحرير، ٢٠١٢، ٢٩٣)، لكن وبعد فرض الحصار الاسرائيلي الشامل في قطاع غزة في إثر نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦، وبفعل الانقسام بين حركتي فتح وحماس، تعمق تشرذم التعليم الفلسطيني حيث تشرف حكومة حماس على التعليم في قطاع غزة، بينما تتولى السلطة الفلسطينية إدارة التعليم في الضفة الغربية، علاوة على ذلك، تذبذب إدارة النظام التعليمي الفلسطيني وفقاً للحالة السياسية والتمويلية، وهو ما أثر سلباً في التخطيط الاستراتيجي لقطاع التعليم ومضامينه وسياساته (نداء أبو عواد، ٢٠١٣، ٨٦).

لذلك يواجه التعليم العالي الفلسطيني اليوم عددًا من التحديات صعبة. اذ يلتحق حوالي ثلاثة أرباع الطلاب الفلسطينيين بالعلوم الاجتماعية والإنسانية. وهذة المواد التي يدرسها الطلاب

الفلسطينيون بعيدة عن الاحتياجات المتزايدة للمهارات العلمية والتقنية للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني ، فضلاً عن الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الأوسع للشرق الأوسط. وهنلك مصدر قلق آخر هو انخفاض عدد طلاب كلية المجتمع بمرور الوقت والزيادة السريعة في الالتحاق بالجامعات. خلال نصف العقد الماضي ، زاد عدد المسجلين بأكثر من الضعف بينما ظل التمويل على مستوى أو انخفض. وقد أدت هذه الاتجاهات المالية والتسجيلية الإشكالية إلى تصور واسع النطاق بأن جودة التعليم العالي الفلسطيني قد انخفضت. تعاني معظم الجامعات الفلسطينية من عجز مزمن يحول دون حل مخاوف الجودة هذه من خلال الإصلاحات الداخلية. (Kuhail, & Hauptman, 2001, 23)

في ضوء زيادة اهتمام الشعب الفلسطيني بالتعليم في الأونة الأخيرة، كونه الفرصة الوحيدة والأداة التي تجعل من الشعب الفلسطيني قادراً على اكتساب المهارات اللازمة لمواصلة الكفاح وموجهة الاحتلال (النجار، ١٩٩٦، ١١٠)، تم إقرار تأسيس مجلس التعليم العالي في ظروف مليئة المخاطر والصعوبات التي واجهت التعليم العالي في حينها وذلك بعد مفاوضات ومناقشات جادة بين عشرات الشخصيات الاعتبارية من مختلف المدن الفلسطينية، لكن رغم ذلك فإن قانون التعليم العالي الحالي في فلسطين، لم يشر إلى هذا المجلس الذي كانت أهم مزاياه هي تعزيز ديمقراطية التعليم والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي للحفاظ على سلامة البنية التحتية لهذه المؤسسات وتأمين الدعم المالي لها (أيوب عثمان، ٢٠٢٠)

إن العامل الرئيسي الذي يضمن تحقيق هذا الغرض هو الموارد البشرية. هذا هو السبب في أن الموارد البشرية للمؤسسات التعليمية تعتبر في كثير من الأحيان أصولها الأكثر قيمة. في هذا السياق ، تعد تنمية الموارد البشرية عملية أساسية معقدة ومستمرة وعالية المسؤولية لأي منظمة ، والتي تنطوي على إجراءات وأنشطة لاختيار وتدريب الموظفين الجدد والاحتفاظ بالموظفين الحاليين، وفيما يتعلق بالمؤسسات التعليمية ، يوجد ضرورة لوضع استراتيجيات لتنمية الموارد البشرية في الجامعات، ما يؤدي إلى تحقيق الميزة التنافسية اللازمة للحفاظ على وجودها وتطويره. علاوة على ذلك ، من أجل الوصول إلى ميزة تنافسية عالية على المستويين الوطني والدولي ، يتطلب تطوير المؤسسات التعليمية إضفاء الطابع المؤسسي على اهتمامات تنمية الموارد البشرية ، وهي مهمة تتولى إدارة مؤسسات التعليم العالي أو المنتديات العليا مثل وزارة التعليم العالي المسؤولية عنها. (Teir, & Zhang, 2016, 69).

إن الصورة الأوسع لإدارة الموارد البشرية في التعليم العالي الفلسطيني لا تعكس أملاً إيجابياً في الأداء الفعال للموارد البشرية. يجب إعادة النظر في استراتيجيات وخطط الإدارة الفعالة للموارد البشرية لرفع جودة الخدمات التعليمية ، وبالتالي المساهمة في النمو الوطني العام (Teir, & Zhang, 2016, 81)

وتفاعلاً مع التحديات الكثيرة والخطيرة التي يواجهها التعليم العالي في بلادنا، أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية في ١٩٩٨/١١/٢ قانون التعليم العالي الموسوم بالرقم(١١)، غير أن هذا القانون لم يرو الظمأ الفلسطيني، ذلك أنه لم يشكل استجابة حتى للحد الأدنى من احتياجات التعليم العالي الفلسطيني، وبالمقارنة مع بعض قوانين التعليم العالي في العالمية يمكن القول بأن هذا القانون يحتاج إلى قراءة نقدية دقيقة فاحصة تهدف إلى تطويره إلى شكل ومضمون جديدين عساهما يحققان الاستجابة الحقيقية لمتطلبات التعليم العالي في بلادنا (أيوب عثمان، ٢٠٢٠).

يمكن القول بعدم وجود مؤشرات قياس لمدى تحقق رسائل الجامعات وأهداف البرامج الأكاديمية فيها، كما أن المراجعة الدورية للرسائل والأهداف محدودة وان كان هناك مراجعة دورية للخطط الدراسية في كل الكليات التي تم مراجعتها في قطاع غزة. ان مثل هذه النتائج تظهر الحاجه الماسة لوجود قيادة ادارية تعمل على تطوير رؤى ورسائل وأهداف مكتوبة تناسب الجامعات والكليات والبرامج على أن تكون الرسالة طموحة وواقعية تراعي مكونات البيئة الداخلية والخارجية للجامعات وتتناسب والحوكمة الرشيدة فيها (الجامعة السالمية؛ جامعة الأزهر؛ جامعة الأقصى)، ومن القضايا المهمة في هذا الشأن هو ضرورة وضوح أهداف الجامعة وأولوياتها، هل الجامعة مؤسسة بحثية تطبيقية أم نظرية تهتم بالدراسات الإنسانية والاجتماعية أم هي مؤسسة أكاديمية تدريسية، هل هي مؤسسة محلية أم اقليمية أم دولية وغيرها من القضايا، حيث وضوح الهدف سينعكس على رسالة المؤسسة وبالتالي برامجها وأنشطتها (ماجد الفرا، ٢٠١٣، ١٣)، وهل تتبنى الوسائل التعليمية الحديثة كالتعليم الالكتروني.

تعد المواقع التعليمية الإلكترونية بيئة تعلم تفاعلية، تركز على المتعلم، وتصمم وفق فلسفة تعليمية تتيح التفاعل مع مصادر التعلم، في أي وقت وأي زمان، يكون المتعلم فيها مرتبطًا بالإنترنت، وقد أجريت العديد من الدراسات التي تناولت فعالية المواقع التعليمية، وتوصلت إلى فعالية المواقع التعليمية في تحقيق مخرجات التعلم، وإكساب المتعلمين جوانب التعلم المختلفة، لذلك أطلقت وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين موقع روافد التعليمي عام (٢٠١١)، ويعد الموقع بمثابة مستودع إلكتروني، تتنوع فيه عناصر الوسائط المتعددة، ويتضمن مواد تعليمية وخدمات

إلكترونية، لجميع مراحل التعليم العام (حسن عبد الله النجار و اسماعيل عمر حسونة، ٢٠١٦، ٧٠).

يجب أن تنظر الحكومة إلى التعليم كنظام ، مع مراعاة جميع مكوناته في نفس الوقت ، يجب أن يكون النظام تدقيق عمودي ، من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المراحل الجامعية ؛ وأفقيا ، بالنظر إلى جميع أصحاب المصلحة والقوى البيئية الخارجية الأخرى التي تؤثر على التعليم الفلسطيني ، لأن التعليم في فلسطين هو تجربة فريدة حقا ، بمثابة وسيلة للبقاء والمقاومة السلمية والصمود والحفاظ على الهوية الوطنية والكرامة. لا يمكن بالضرورة تحقيق درجات عالية في أنظمة تصنيف الجودة الدولية المعتمدة على المدى القصير أو المدى المتوسط في فلسطين ، لأن الفلسطينيين ، لسوء الحظ ، لن يُسمح لهم بالحصول على درجات التصنيف هذه. من الملاحظ أن قطاع التعليم العالي الفلسطيني يتبع نهجا مختلفا للتميز. إنها قصة نجاح أمة تحت الاحتلال. ومع ذلك ، على مستوى صنع السياسات ، ينبغي أن يواصل معاليه الفلسطيني مساعيه لتدويل وتحقيق مكاسب عالية الجودة العالمية. هذا بالطبع لا يجب إهماله ، في حين أن هذه العملية لا تعمل على أساس خارجي ، فهي تعمل نسبيًا على أساس داخلي(Alfoqahaa, 2015, 39)

يجب على أعضاء هيئة التدريس والموظفين وإدارة الجامعات زيادة جهودهم لتلبية توقعات الطلاب وتلبية احتياجاتهم. إن إجراء بحث أكثر واقعية حول توقعات الطلاب بالإضافة إلى العلاقة المباشرة والمتكررة مع الطلاب سيعزز بشكل كبير فهم الجامعة لاحتياجات الطلاب وتصوراتهم لمستوى الخدمة. يمكن القيام بذلك من خلال المسوحات عبر الإنترنت لمستوى الخدمة من خلال الشبكة الداخلية للجامعة ،(Koni, & Ibrahim, 2013, 40)، لذلك يجب أن تستثمر الجامعة فيها من خلال خدمات الدعم المحدثة ، وخطة تمكين شاملة تعزز مهاراتهم وقدراتهم بالإضافة إلى نظام إداري يثني عليهم للعمل الذي يقومون به ومساعدتهم على التغلب على أوجه النقص(Koni, & Ibrahim, 2013, 45)، إضافة إلى تأمين موارد مالية كافية لتحقيق معايير التميز الدولية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية. إنشاء مؤسسة بحثية فلسطينية فاعلة وتحميلها مسؤولية إعداد خطة عمل تأخذ بعين الاعتبار(Saffarini, 2010, 6)

يستفيد القطاع الخاص من مخرجات الجامعة بالرغم من أنه لا يساهم في اعداد هذه المخرجات، فالمستفيد الأول هو القطاع الخاص ثم القطاع العام، حيث يأخذ الخريجين جاهزين دون المشاركة في اعدادهم، وبالنظر إلى التجربة الأمريكية فإنها تعتمد على الشركات الخاصة والتبرعات العامة حيث يتم خصم هذه التبرعات من عائدات الضرائب ولذلك من الضروري رسم

سياسة واضحة وسن قوانين واتفاقيات مع القطاع الخاص لتقديم الدعم للجامعات، كما يجب على السلطة الفلسطينية أن تجدد أولوياتها عند توزيع الموازنة الحكومية وتوزيعها على الجامعات الفلسطينية بشكل عادل (هيئة التحرير، ٢٠١٢، ٢٩٩).

قائمة المراجع

المراجع العربية

أبو كشك، داعس (١٩٨٣): دراسة في الاوضاع التربوية والأكاديمية في الأراضي المحتلة، مشورات الوحدة.

أبو لاشين، أحمد (١٩٩١): التعليم في قطاع غزة في ظل الانتفاضة الشعبية، وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، القدس.

الأغا، رياض والآغا، نهضة (١٩٩٧): التربية ومشكلات المجتمع الفلسطيني المعاصر، ط١،

أيات حمدان (٢٠١٠): دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة.

بدران، نبيل (١٩٧٩): التعليم والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني، ط١، ج٢ (١٩٤٨-١٩٦٧)، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

التميمي، صلاح (١٩٩٠): التعليم تحت الاحتلال ١٩٦٧-١٩٨٧، ط١، مركز أبحاث رابطة الجامعيين، سلسلة الدراسات التربوية (٢)، الخليل.

حسين سلمان (٢٠١٤): واقع تطبيق منحى التعليم الجامع في مدارس وكالة الغوث في فلسطين في ضوء النموذج المنطقي، دراسة ماجستير منشورة، جامعة بيرزيت، رام هلا، فلسطين.

الحلاج، محمد (١٩٨٥): فلسفة التعليم العالي وفلسفته وأهدافه، ورقة مقدمة لندوة التعليم العالي في فلسطين المحتلة فلسفته وأهدافه وروحه، في الفترة ٦-٧ نيسان ١٩٨٥، بالمجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم ودائرة التربية والتعليم العالي بمنظمة التحرير الفلسطيني، ص-ص:١٩-٢٨.

سرية، صالح (١٩٧٣): تعليم العرب في إسرائيل، منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث، بيروت.

شاهين، ناجح (٢٠٠٤): واقع التعليم الجامعي الفلسطيني رؤية نقدية، ط١، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

شلبي، خميس (٢٠٠٠): الحق في التعليم، الحق في التعليم المفهوم والتجربة الفلسطينية مركز رام الله لدرسات حقوق الانسان، ط١،رام الله، ص-ص:١-١٥.

صلاح، منذر (١٩٩٤): مجلس التعليم العالي والجامعات الفلسطينية، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس.

عبد الحي، وليد (١٩٨٦): موقع القضية الفلسطينية في مناهج التعليم في الوطن العربي، المستقبل العربي، ٨٥(٨):١٠٩.

عبد الرحمن، أسعد (١٩٨٥): الروح الجامعية وتعدد التيارات الفكرية السياسية في جامعات الوطن المحتل، ورقة مقدمة لندوة التعليم العالي في فلسطين المحتلة فلسفته وأهدافه وروحه، في الفترة ٦-٧ نيسان ١٩٨٥، بالمجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم ودائرة التربية والتعليم العالي بمنظمة التحرير الفلسطيني، ص-ص:١٢٠-١٢٨.

عبد اللطيف، محمد (٢٠٠١): موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي- الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الايدولوجي، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

عجاج ناجح (٢٠١٠): واقع التعليم الجامعي الفلسطيني رؤية نقدية، ط١، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

عطية، علي (١٩٨٦): مشكلات الطلبة الفلسطينين في الأراضي المحتلة، المستقبل العربي، ٨٥(٨):٥٧-٧٦.

عمر نشوان (١٩٨٥): التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الفلسطينية، ظ١، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن.

غياظة، عماد (٢٠٠٠): الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية، ط١، موطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله.

لجنة الحقوقيين الدولية (١٩٨٨): الهجمة الاسرائيلة على التعليم في "الضفة الغربية" عقاب الحاضر والمستقبل، الحق، القانون من أجل الإنسان، جنيف.

محمد صعابنة (٢٠١٩): الإطار التشريعي الناظم لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية "دراسة وصفية تحليلية"، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، ٧.165-194 :(4)

محمد، عبد اللطيف (٢٠٠١): موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي- الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الايدولوجي، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.

مكتب غزة للدراسات والأبحاث العربية والخدمات الصحفية، التعليم في قطاع غزة في ظل الانتفاضة https://palcamps.net/ar/camp/28

نشوان، عمر (٢٠٠٤): التعليم في فلسطين منذ العهد العثماني وحتى السلطة الفلسطينية، ظ١، دار الفرقان للنشر والتوزيع، الأردن.

هيئة التحرير الفلسطينية (٢٠١٢): واقع التعليم العالي في فلسطين وآفاق تطويره، شؤون فلسطينية، ٢٩٠:٢٥٠-٣٠٨.

ياسين، صلاح (٢٠٠٤): حقوق الإنسان في خطة المناهج الفلسطينية الجديدة، الحق في التعليم المفهوم والتجربة الفلسطينية مركز رام الله لدرسات حقوق الانسان، ط١،رام الله، ص-ص:١٦-٤٣.

ياغي اسماعيل (١٩٧٩): تطور التعليم في فلسطين خلال عهد الانتداب، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية العلوم الاجتماعية، ٣:٣٧١-٤٢٠.

اليونسكو (١٩٩٠): دراسة عن احتياجات الشعب الفلسطيني في مجال التعليم والتدريب، اليونسكو، باريس.

المراجع الأجنبية

Alfoqahaa, S. A. A. Q. (2015). Economics of higher education under occupation: The case of palestine. Journal of Arts and Humanities, 4(10), 25-43.

Assaf, S. (1997). Educational disruption and recovery in Palestine. Educational destruction and reconstruction in disrupted societies, 51-61.

Koni, A., Zainal, K., & Ibrahim, M. (2013). An Assessment of the Services Quality of Palestine Higher Education. International Education Studies, 6(2), 33-48.

Koni, A., Zainal, K., & Ibrahim, M. (2013). An Assessment of the Services Quality of Palestine Higher Education. International Education Studies, 6(2), 33-48.٤٤

Kuhail, H., & Hauptman, A. M. (2001). Financing higher education in Palestine. International Higher Education, (23).

Kuhail, H., & Hauptman, A. M. (2001). Financing higher education in Palestine. International Higher Education, (23).

Management in Higher Education institutions in Palestine. Journal of Human Resources Management and Labor Studies, 4(1), 65-83.

Mclendon Michael (2003): The politics of higher education: toward an expanded research agenda, educational policy, 17(1):165-191. (Mclendon Michael, 2003).

Ramahi, H. (2019). Supporting Teacher Leadership in Palestine: An Emancipatory Approach. International Journal of Teacher Leadership, 10(1), 27-40.

Romani, V. (2009). The politics of higher education in the Middle East: Problems and prospects. Middle East Brief, Brandeis University Crown Center for Middle East studies.

Saffarini, G. (2010). Higher education and research in Palestine.

Sheldan, F. K., & Qwaider, M. N. (2018). The Role of Palestinian Universities in the Gaza Governorates in Achieving the Social Peace for Its Students and Ways to Strengthen It: Islamic University as a Case Study. African Educational Research Journal, 6(4), 317-333, 318.

Tansel, A., & Daoud, Y. (2011). Comparative essay on returns to education in Palestine and Turkey. Available at SSRN 1904864.

Taraki, L. (2000). Higher education, resistance, and state building in Palestine. International Higher Education, (18).

Teir, R. A. A., & Zhang, R. Q. (2016). The current Practices of Human Resource